

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: المالية و المحاسبة التخصص: تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

عنوان المذكرة

التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة بالمؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات، وحدة فرجية SONARIC

تحت إشراف الأستاذ:

- د/ بن شني يوسف

من إعداد الطالبة:

- بلغشام سعاد

اللجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة مستغانم	أستاذ محاضر-أ	د/ بن شني عبد القادر
مشرفا ومقررا	جامعة مستغانم	أستاذ محاضر-أ	د/ بن شني يوسف
مناقشة	جامعة مستغانم	أستاذة محاضرة-أ	د/ بسدات كريمة

2018/2017

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علم العلم ورفع أهل العمل فقال: "يرفع الله الذين آمنوا والذين أوتوا العلم درجات".

إلى التي أنحني لها بكل جلال وتقدير إلى نبع حناني الفياض إلى سبيل العطاء إلى رمز الاشتعال إلى من جعل
الرحمان الجنة تحت أقدامها... ماما مليكة.

إلى الذي ساندني بثقة لا متناهية إلى من كان شمعة تحترق لتضيء طريقي... بابا جمال الدين .

إلى أخوتي الأعزاء "أحمد البشير" و "عبد العزيز" .

إلى من جمعني بهما القدر مشاركتي الحياة بدموعها وابتسامتها رفيقتا دربي: "راضية" ، "فايزة".

إلى المدللة التي أحبها كثيرا "أنفال" . و إلى الحلوة "مروة".

و إلى الرجل الطيب الحنون خير سند لي في الحياة " بن خدومة حسين" .

أهديكم جميعا هذا العمل المتواضع

سعاد

شكر و تقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا إلى نور العلم وميزنا بالعقل الذي يسير طريقنا
الحمد لله الذي أعطانا من موجبات رحمته الإرادة والعزيمة على إتمام
عملنا نحمدك يا رب حمدا يليق بمقامك وجلالك العظيم.
جرت العادة أن يكون وراء كل إعداد وبحث أشخاص منهم من
يساهم بالنصح والبعض بالتوجيه ومن باب الجميل لأن نتقدم

بتشكراتنا الخالصة:

*إلى من لم يبخل علينا بنصائحه القيمة وإرشاداته الوجيهة

و الذي كان وما زال وندعو الله أن يبقي للدروب منير

الأستاذ المشرف " بن شني يوسف".

فهرست المحتويات

فهرست المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء	
تشكر	
ملخص	
قائمة الأشكال.	
قائمة الجداول	
المقدمة العامة.	02
الفصل الأول: التحليل المالي وأدواته في المؤسسة الاقتصادية.	07
مقدمة.	08
المبحث 1: ماهية التحليل المالي.	09
المطلب 1: نظرة تاريخية عن التحليل المالي.	09
المطلب 2: مفهوم التحليل المالي والجهات المستفيدة منه.	10
المطلب 3: أدوات و مراحل التحليل المالي.	12
المبحث 2: وظائف وأهداف التحليل المالي.	13
المطلب 1: وظائف التحليل المالي.	13
المطلب 2: أنواع التحليل المالي.	15
المطلب 3: أهمية وأهداف التحليل المالي.	16
خاتمة .	17

18	الفصل الثاني: أدوات التوازن المالي في إطار ميزانية المؤسسة.
19	مقدمة.
20	المبحث 1: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية.
20	المطلب 1: تعديل عناصر الأصول .
22	المطلب 2: تعديل عناصر الخصوم.
25	المطلب 3: الميزانية المالية و الميزانية المالية المختصرة.
27	المبحث 2: التحليل بواسطة المؤشرات المالية .
27	المطلب 1: رأسمال العامل FR.
29	المطلب 2: احتياج رأسمال العامل و الحزينة.
31	المطلب 3: التحليل بواسطة النسب المالية.
36	خاتمة.
37	الفصل الثالث: الجانب التطبيقي.
38	مقدمة .
39	المبحث 1: التعريف بالمؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة SONARIC.
39	المطلب 1: التعريف بالوحدة محل الدراسة – وحدة فرجيوه- .
40	المطلب 2: الهيكل التنظيمي المؤسسة.
43	المبحث 2: تطبيق التحليل المالي وأدوات التوازن المالي.
43	المطلب 1: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية .
59	المطلب 2: حساب رأس المال العامل.
62	المطلب 3: حساب الاحتياجات من رأس المال العامل .
63	خاتمة.

65

خاتمة عامة

68

المراجع

فهرست الأشكال

فهرست الأشكال

الصفحة	الشكل	الرقم
13	المخطط العام لوظائف التحليل المالي	1-I
21	عملية الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية.	1-II
22	معالجة مؤونة الأعباء و الخسائر	2-II
23	معالجة النتيجة	3-II
24	الميزانية المالية لجانب الخصوم	4-II
40	الهيكل التنظيمي لمؤسسة الوطنية لتحقيق و تسيير الصناعات المترابطة SONARIC	1-III

فهرست الجداول

فهرست الجداول

الصفحة	الجدول	الرقم
25	الميزانية المالية	1-II
41	الميزانية المحاسبية لسنة 2015.	1 – III
44	الميزانية المالية المفصلة 2015	2 – III
45	الميزانية المختصرة لسنة 2015م	3 – III
46	الميزانية المالية أشد اختصارا لسنة 2015م	4 – III
47	الميزانية المحاسبية لسنة 2016م	5 -III
50	الميزانية المفصلة: 2016م	6- III
51	الميزانية المختصرة لسنة 2016	7 -III
52	الميزانية المالية اشد اختصار 2016.	08 -III
53	الميزانية المحاسبية لسنة 2017	09 – III
55	الميزانية المالية المفصلة 2017	10 – III
57	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017	11 – III
58	الميزانية المالية أشد اختصارا	12 -III
59	رأسمال العامل الصافي.	13-III
60	رأسمال العامل الإجمالي.	14 – III
60	رأسمال العامل الخاص	15 – III
61	رأسمال العامل الأجنبي	16 – III
62	احتياج من رأسمال العامل	17 – III

مقدمة عامة

إن قوة وضعف المؤسسات الاقتصادية داخل أي بلد هي المقياس الذي يبني عليه مدى قوة أو ضعف ذلك البلد. ولأن المؤسسات الجزائرية عرفت تغيرات كبيرة منذ الاستقلال نتيجة لسياسات مختلفة، وهذا ما جعلها تعاني من عجز كبير في ميزانيتها، الشيء الذي أدى بها إلى البحث على استراتيجيات تضمن التحكم في تسير ميزانيتها و تدفع باقتصاد البلد إلى الإنعاش في ظل الحرية و المنافسة و استعمال أمثل الموارد المالية بطريقة عقلانية، و ما يحقق مردودية عالية.

إذ أن التحليل المالي هو تشخيص وتقييم للحالة المالية لفترة زمنية ماضية من نشاط المؤسسة و الوقوف على الجوانب الإيجابية و السلبية المتبعة، و يمكن القول بعبارة أخرى أن التحليل المالي هو عبارة عن إجراءات تحليلية مالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة في الماضي و إمكانية الارتقاء به مستقبلا و الحالة النموذجية للتحليل المالي تقتضي استعمال أساليب و أدوات التحليل المالي و التفسير للقوائم المالية و البيانات المالية الأخرى.

من هذا المنطلق يشكل التحليل المالي لميزانيات و أرصدة المؤسسة، الإطار الملائم لإجراء عملية التشخيص على اعتبار أن كل اختلاف في وضعية المؤسسة المالية سوف يظهر من خلال بعض المؤشرات المالية، و الاقتصادية لحدوث تقلص غير عادي في بعض عناصر الميزانية و جدول حسابات النتائج، و هذا ما ينعكس جليا على مستوى نتائجها و حساباتها السنوية.

إشكالية الدراسة :

- كيف يمكن تطبيق مختلف طرق وأدوات التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية ؟

الأسئلة الفرعية :

- هل تعاني مؤسستنا من اختلال في هيكل الميزانية والتوازن المالي؟
- إن كان الأمر كذلك فهل يعود السبب إلى عدم استعمال أدوات التحليل المالي؟
- أم يعود الأمر إلى عدم الأخذ بأهم النتائج المتوصل إليها؟

فرضيات الدراسة :

من أجل الوصول إلى نتائج موضوعية و واقعية جعلت لهذا الموضوع فرضيات متمثلة في :

- تسعى أي مؤسسة على اختلاف نشاطها لتحقيق نوع من التوازن المالي كهدف مبدئي لأن هذا يمكنها من مواجهة التزامات المالية عند مواعيد استحقاقها.
- من أهداف المسير المالي تقوية المركز المالي للمؤسسة أي تحقيق السيولة من جهة و تحقيق المردودية و الربح من جهة أخرى، و المسير المالي الرشيد هو الذي يستطيع فهم الوضعية المالية للمؤسسة و التوقع بالأخطار الممكن حدوثها، ثم اتخاذ القرارات اللازمة و ذلك انطلاقا من المعطيات المالية و المحاسبية المتوفرة له.
- يتمثل التوازن المالي في توفير الاحتياجات المالية للمؤسسة بالأحجام المطلوبة بأحسن وبأدنى تكلفة واستخدام هذه الأموال ضمن هيكل مالي لتحقيق المؤسسة توازنا ماليا جيدا أي ضمن لها إمكانية تسديد التزاماتها العامة وديونها القصيرة خاصة بتواريخ استحقاقها.

أهمية الدراسة:

من هذا المنطلق يشكل التحليل المالي لميزانيات و أرصدة المؤسسة، الإطار الملائم لإجراء عملية التشخيص على اعتبار أن كل اختلاف في وضعية المؤسسة المالية سوف يظهر من خلال بعض المؤشرات المالية، و الاقتصادية لحدوث تقلص غير عادي في بعض عناصر الميزانية و جدول حسابات النتائج، و هذا ما ينعكس جليا على مستوى نتائجها و حساباتها السنوية.

أهداف الدراسة:

إن اختيارنا لموضوع التحليل المالي في المؤسسة يرجع إلى سببين:

الأول: ذاتي و هو تطلعنا إلى التعرف على المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الجزائرية و معالجتها بالطرق العلمية .

و الثاني: موضوعي يرجع إلى الحالة العسيرة التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية الوطنية و التي تظهر من خلال المؤشرات المالية و الاقتصادية من انخفاض في المردودية و عجز هيكلي و مشاكل التقنيات.

منهج الدراسة :

سنعتمد في دراستنا على كل من :

المنهج الوصفي : تعرضنا من خلاله إلى بعض الجوانب النظرية المتعلقة بالتحليل المالي (التعريف , أنواع , وظائف...الخ) و كذا الإطار النظري لأدوات التوازن المالي.

المنهج التحليلي: و هو الجانب التطبيقي, و هو عبارة عن تكملة للمعلومات الواردة في الجانب النظري , حيث قمنا بدراسة المؤسسة الوطنية لتحقيق و تسيير الصناعات المترابطة SONARIC.

صعوبات الدراسة:

و نحن بصدد دراستنا و تحليلنا لهذا الموضوع واجهتنا بعض العراقيل التي من بينها:

- صعوبة تصنيف أدوات التحليل المالي نظرا لتعدد المراجع الأمر الذي أنجز عنه اختلاف في التقسيمات المعتمدة في هذه المراجع .
- و كذا وجود الكثير من الألفاظ المهمة مما أدى إلى صعوبة حصولنا على المعلومات
- إن موضوع التحليل المالي موضوع واسع يصعب الإلمام بكل جوانبه و رغم ذلك حاولنا جهدنا أن نجمع ما استطعنا من معلومات حوا هذا الموضوع.

دوافع الدراسة :

دافعي الوحيد في التطرق إلى هذا الموضوع يتمثل بالاهتمام و الميل الشخصي للموضوع و التعرف على أهمية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية.

الدراسات السابقة :

نظرا لما يكسبه الموضوع من أهمية بالغة دفع الكثير من الباحثين بالمساهمة في إثراء هذا الأخير على سبيل المثال:

- العربي دخموش : محاضرات في اقتصاد المؤسسة: مطابع جامعة منتوري قسنطينة.
- أحمد طرطار: تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر 1985
- ناصري عدون: اقتصاد المؤسسة – دار المحمدية للنشر الجزائر-سنة 1978.
- د.ابراهيم براهيمية: مراقبة التسيير و الميزانية التقديرية-ديوان المطبوعات الجامعية قسنطينة.
- عمر صخري: اقتصاد المؤسسة- د م – ج الطبعة الثانية الجزائر 1993

تقسيمات الدراسة :

ولقد حاولنا من خلال هذا البحث أن نضع ثلاث فصول كل منها مكمل للآخر الفصل الأول كان يتعلق بالتحليل المالي و حاولنا من خلاله التطرق إلى مفهوم التحليل المالي ، و كذلك أدواته و أهم مراحلها ، و تطرقنا إلى مختلف وظائف و أنواع التحليل المالي و كذلك تحديد أهميته و أهدافه .

أم الفصل الثاني فكان حول عنوانه أدوات التوازن المالي في إطار ميزانية المؤسسة، تطرقنا من خلاله إلى الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية .

تم أشرنا إلى الميزانية من خلال دراستها دراسة شاملة، ثم تطرقنا أيضا إلى التحليل بواسطة المؤشرات المالية و هي رأس المال العامل و النسب المالية و نسبة المردودية و الفعالية.

الجانب التطبيقي تطرقنا إليه في الفصل الثالث، و الذي من خلاله حاولنا أن نلقي الضوء على أهم النقاط التي تناولناها في الجانب النظري، و جهة نظرنا كانت المؤسسة الوطنية لتحقيق و تسيير الصناعات المترابطة SONARIC والتي حاولنا فيها تطبيق مختلف طرق و أدوات التحليل المالي من خلال تحليل ثلاث ميزانيات مالية لثلاث سنوات الأخيرة، و تحليل البيانات المتحصل عليها والخروج في الأخير بنتائج مهمة.

كل هذه الأسئلة وغيرها حاولنا التطرق إليها بمصداقية في بحثنا المتواضع هذا، المتكون من ثلاث أساسية.

ومن هذا المنطق وقع اختيارنا على موضوع مذكرتنا (التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية) الذي يعتبرها تقنية من تقنيات الإدارة الحديثة التي تؤدي ضمن الوظيفة المالية.

الفصل الأول: التحليل المالي و
أدواته في المؤسسة الاقتصادية.

مقدمة:

يعتبر التحليل المالي تشخيصاً لحالة أو لوظيفة مالية في المؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال عدة دورات، وهذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة كرجال الأعمال، بنوك، مستثمرين بهدف إظهار كل التغيرات التي تطرأ على الحالة المالية و بالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة و اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة .

لذلك ارتئينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، سنكشف الضوء في المبحث الأول على ماهية التحليل المالي من خلال إعطاء نظرة تاريخية للتحليل المالي و توضيح مفهومه مع إبراز الأدوات و المراحل التي يمر بها، أما في المبحث الثاني فسنعرض فيه مختلف وظائف و أهداف التحليل المالي .

المبحث الأول : ماهية التحليل المالي

سنقوم في هذا المبحث بتقديم التحليل المالي بفكرة مبسطة وواضحة من خلال التعرف على نشأته و على مختلف التعاريف التي تميز بها إضافة إلى الأدوات المستعملة فيه و أهم المراحل التي يمر بها .

المطلب 1 : نظرة تاريخية عن التحليل المالي¹

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19 إذ استعملت البنوك و المؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استنادا إلى كشوفها المحاسبية، إضافة إلى ذلك فان الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة بين 1929 – 1933 كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير و التحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن و الصرف، ساهمت في نشر التقديرات و الإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي .

و قد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث أظهر المصرفيون و المقرضون الهامون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة، و مع تطور المؤسسات و وسائل التمويل في الستينات انصب الاهتمام على نوعية المؤسسة، عليه تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد و تأمين العمليات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي.

كما أن تزايد حجم العمليات و تحسن نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن (لفترة معينة أو سنة) إلى تحليل ديناميكي (دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 سنوات، و المقارنة بين نتائجها و استنتاج تطوير سير المؤسسة المالية) ، و أدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطور نشاطاتها و تحقيقها إلى قفزات جد مهمة في الإنتاج و الإنتاجية .

¹ ناصر دادى عدون " تقنيات مراقبة التسيير – التحليل المالي – الجزء 1 " دار الهدية العامة، 1998، ص13

المطلب 2: مفهوم التحليل المالي والجهات المستفيدة منه

1- مفهوم التحليل المالي¹: يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة، إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها، و هو أداة للتخطيط السليم، يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح و الفشل، كما يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات و في السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح، كما يمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل ويساعد الإدارة على تقييم الأداء .

كما ينبغي على التحليل المالي أن يساهم في الاستخدام الفعال للأموال المتحصل عليها، و من هنا يتبين لنا أن التخطيط يعتبر من أهم وسائل التحليل المالي، بحيث يقوم بتحديد الأهداف و السياسات و الإجراءات المالية للمؤسسة كما يعتمد على عدة خطوات تتمثل فيما يلي :

- تحديد الأهداف المالية للمشروع و المتمثلة في استخدام رأس المال لزيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، و تحسينه في الفترة الطويلة و القصيرة لمقابلة التغيرات المستقبلية .

- رسم السياسات المالية و ذلك من خلال الحصول على الأموال و كيفية إدارتها و توزيعها .

و باختلاف المفكرين تتعدد تعاريف التحليل المالي و فيما يلي سنكتفي ببعضها :

1-1- التحليل المالي هو دراسة محاسبية : التحليل المالي هو فحص القوائم المالية و البيانات المنشورة لمؤسسة معينة لفترة أو فترات ماضية قصد تقديم المعلومات التي تفيد المؤسسة .

1-2- التحليل المالي هو دراسة تنبؤية : إن التحليل المالي هو عبارة عن مجموعة من الدراسات التي تجري على البيانات المالية بهدف بلورة المعلومات و توضيح مداولتها، و تركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون كبيرة وراء زحمة الأرقام، وهو يساعد في تقييم الماضي كما يساهم في الاستطلاع على المستقبل و تشخيص المشكلات و كذا الخطوط الواجب اتباعها².

1-3- التحليل المالي وسيلة للقيام بدراسة تخطيطية : يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي، إذ من الضروري التعرف على المركز المالي و السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح³.

2- الجهات المستفيدة من التحليل المالي⁴: نظرا للأهمية البالغة التي يتميز بها التحليل المالي، أدى هذا إلى تعدد الجهات المستفيدة منه و يمكن عرضها كالتالي :

- إدارة المؤسسة : تستفيد من التحليل المالي في المجالات التالية :

1- مدى نجاح المؤسسة في تحقيق السيولة .

2- مدى نجاح المؤسسة في تحقيق الربحية .

3- معرفة الوضعية المالية للمؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات المنافسة .

¹ خلدون إبراهيم شريفات " إدارة و تحليل مالي " دار وائل للنشر، 2001 ، ص 93.

² حسن محمد كامل " التحليل المالي " دار النشر ، سنة 1986 ، ص 35.

³ حمزة محمود الزبيري " التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل " مؤسسة وارق للنشر و التوزيع عمان، الأردن سنة 1976، ص 78 .

⁴ خلدون إبراهيم شريفات - مرجع سابق - ص 94 .

- 4- تقييم منجزات المؤسسة في مجال التسويق و البيع و الإنتاج .
 - 5- التنبؤ بالمستقبل .
 - 6- المساعدة بالرقابة المالية .
-
- الدائنون : تستفيد هذه الجهات من التحليل المالي في معرفة الوضع الائتماني للمؤسسة و هيكل تمويلها و الدرجة السيولة لديها ومدى قدرتها على السداد في المدى الطويل و القصير، و درجة ربحية المؤسسة .
 - المستثمرون : يستفيدون من التحليل المالي في معرفة القوة الإدارية للمؤسسة، و نصيب جملة الأسهم في المؤسسة من الأرباح، و سياستها في توزيع الأرباح و مدى استقرار الأرباح من سنة إلى أخرى و نسب النمو و التوسع في المؤسسة .
 - بيوت الخبرة المالية : تستفيد من التحليل المالي من خلال معرفة معلومات عن المؤسسة و مدى مساهمتها في الاقتصاد المحلي .

المطلب 3: أدوات ومراحل التحليل المالي

1- أدوات التحليل المالي¹: يستعمل التحليل المالي عدة تقنيات منها:

- يقوم بمقارنة الكشوف المالية لسنوات متعددة .
- مقارنة المؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع، مما يعطي للمؤسسة فرصة لمعرفة مكانتها في القطاع مع اكتشاف نقاط القوة والضعف .
- تكون على شكل نسب، وهذه الأخيرة من أكثر أدوات التحليل المالي استعمالاً حيث تبين مجموعة وظائف في الميزانية أو جدول حسابات النتائج .
- تكون على شكل تحليلات تركز على أدوات تتماشى مع حالة المؤسسة مثل دراسة السيولة و دراسة التدفقات النقدية و المردودية، ودراسة الأخطار المالية الخاصة بالاستثمار .
- و هي على شكل وسائل نقدية كاستعمال الإعلام الآلي .

2- مراحل التحليل المالي : يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل، وهذا يعتمد على نوع التحليل و أهميته و درجة التفصيل المطلوبة فيه، و يتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مراحلها هي :

1-2- تحديد هدف التحليل بدقة : من الضروري جداً أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، و مدى أهمية هذا الهدف و تأثيره، و يلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى، و من هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة .

2-2- تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي : في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، و بمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها .

3-2- اختيار أسلوب التحليل المناسب : تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، و منها استخدام أسلوب النسب المالية و كذلك الأساليب الاقتصادية و غيرها، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل و عليه أن يتخذ البديل المناسب .

4-2- إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار: في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل، و كل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي و درايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة و الوضوح و البساطة في القوائم المالية و بالتالي تحقيق هدف التحليل المالي .

5-2- التوصل إلى الاستنتاجات : تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي، في إبداء رأي فني محايد، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه و الالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن .

6-2- صياغة التقرير: التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تناسب مع النتائج المتوصل إليها .

¹ أحمد توفيق جميل "الإدارة المالية" درا النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ، سنة 1980 ، ص 25.

المبحث الثاني: وظائف وأنواع التحليل المالي

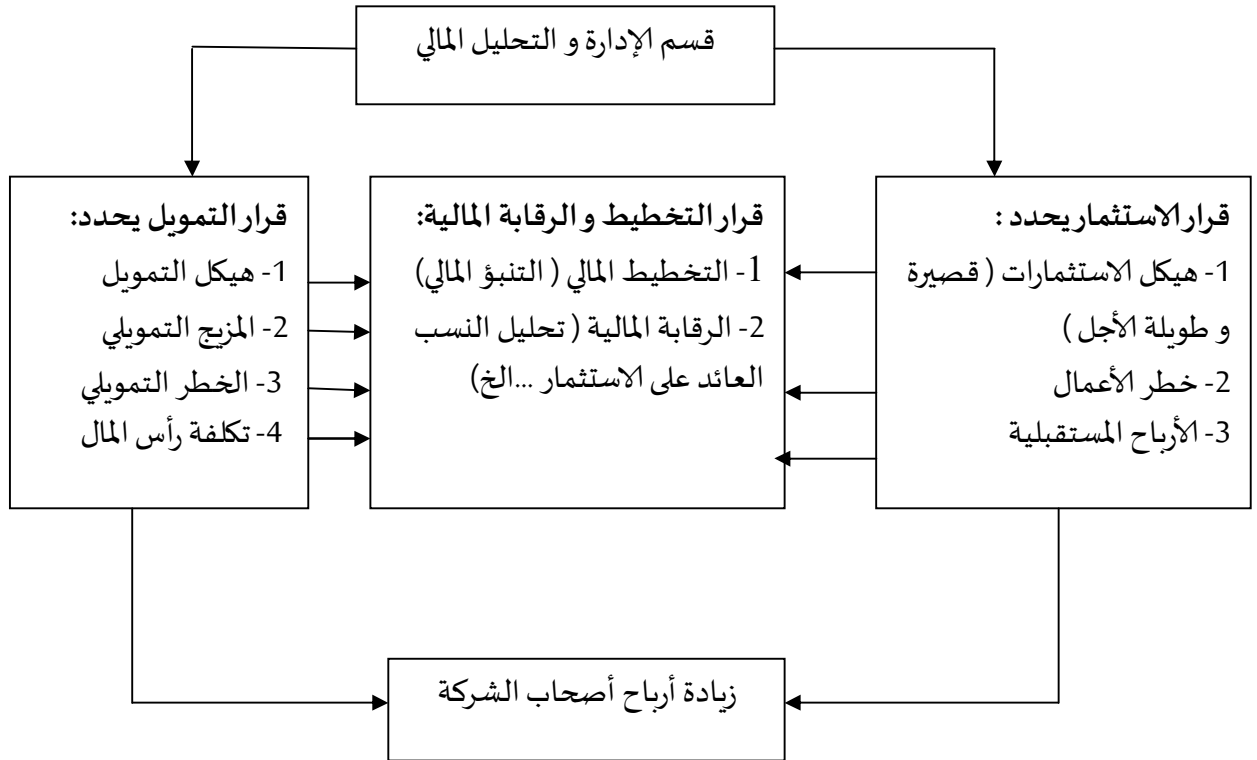
إن أهمية التحليل المالي قد ازدادت بشكل كبير في الاقتصاديات المعاصرة، بل أن الكثير من المؤسسات قد خصصت أقساما خاصة و دعمتها بالكفاءات الإدارية و المحاسبية اللازمة، لكي تتخصص في التحليل المالي و جعله الأداة التي تدفع بوتيرة المؤسسة إلى التنمية و التطور، إذا نظرا للأهمية البالغة التي أصبح التحليل المالي يتمتع بها أصبح لابد من معرفة جميع وظائفه و أنواعه و كذلك الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها .

المطلب 1: وظائف التحليل المالي¹.

من بين وظائف التحليل المالي إدارة طريق متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح، و السير لتحقيق هدفها وبقائها في بيئة متغيرة باستمرار، و من بين القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي هي :

- قرار الاستثمار .
- قرار التمويل .
- قرار التخطيط و الرقابة المالية .

الشكل التالي يبين وظيفة التحليل المالي في اتخاذ القرارات :
الشكل رقم (1-1): المخطط العام لوظائف التحليل المالي .



المرجع: خلدون إبراهيم شريفات - مرجع سابق - ص 17 .

¹ خلدون إبراهيم شريفات - مرجع سابق - ص 15-16 .

التعليق : من خلال المخطط يمكن القول بأنه لكي تمكن المحلل المالي من تحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة ألا وهو تعظيم ثروة أصحاب المؤسسة عليه القيام بالوظائف التالية :

- 1- التحليل و التخطيط المالي : و ذلك من خلال تحليل البيانات المالية و تحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها لإعداد الموازنات المتعلقة بالإيرادات و المصاريف التي تخص المشروع في المستقبل .
- 2- تحديد هيكل أصول المشروع : من حيث تحديد حجم الاستثمارات في كل من الأصول القصيرة و الطويلة الأجل، و كذلك التوجيه باستخدام الأصول الثابتة الملائمة .
- 3- تحديد الهيكل المالي للمشروع : إذ يجب تحديد المزيج الأمثل و الأكثر ملائمة من تمويل قصير و طويل الأجل، كذلك تحديد طبيعة ديون المشروع سواء كانت ملكية أو عن طريق الاقتراض .

المطلب 2: أنواع التحليل المالي¹: هناك نوعان من التحليل المالي وهما:

1-2- التحليل الرأسي: هو عبارة عن تحويل الأرقام المالية إلى نسب مئوية من الرقم المالي الرئيسي في تلك القائمة و لكل فترة، و قد تم التعارف على أن يكون الرقم الرئيسي في قائمة الدخل هو رقم صافي المبيعات و في الميزانية العمومية هو مجموع الأصول، و يساعد هذا النوع من معرفة نقاط القوة و الضعف الموجودة في المؤسسة .

2-2- التحليل الأفقي: يتضمن التحليل الأفقي لعدة سنوات صياغة كل عنصر من العناصر المالية المراد تحليلها أفقياً بشكل نسب مئوية من قيمة العنصر نفسه في سنة الأساس، و ذلك لمعرفة مدى النمو و الثبات و التراجع في ذلك العنصر عبر الزمن، و يساعد هذا النوع على:

- اكتشاف سلوك المؤسسة .
- تقييم إنجازات و نشاط الشركة في ضوء هذا السلوك .

¹ خلدون إبراهيم شريفات – مرجع سابق – ص 119 .

المطلب 3: أهمية وأهداف التحليل المالي

1- أهمية التحليل المالي : تتمثل أهمية التحليل المالي في النقاط التالية :

- يساعد إدارة المؤسسة في رسم أهدافها و بالتالي أعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة نشاطها الاقتصادي .
- تمكين الإدارة من تصحيح الانحرافات حال حدوثها و ذلك باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة .
- اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة .
- يعتبر أداة فعالة لزيادة فعالية عملية التدقيق .
- تشخيص الحالية المالية للمؤسسة .
- تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض و الوفاء بديونها .
- الحكم على مدى صلاحية السياسة المالية داخل المؤسسة .
- الحكم على مدى كفاءة إدارة المؤسسة .

2- أهداف التحليل المالي : تختلف أهداف التحليل المالي حسب الجهة التي تقوم به، فيمكن للمؤسسة أن تحدد هذه الأهداف بالتنسيق مع دوائرها المالية و إما أن تقوم بها جهات خارجية عن المؤسسة و المتمثلة في المصرفيين و رجال الأعمال المهتمين بالمؤسسة، المساهمون ،الموردون الخ .
و عموما فان أهداف التحليل المالي تتمثل في :

- تقييم الوضعية المالية و مدى استطاعة المؤسسة على تحمل نتائج القروض .
- تقييم النتائج المالية و بواسطتها تحدد الأرقام الخاضعة للضرائب .
- قياس مردودية العمليات المحققة من طرف المؤسسة .
- إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة و على مردوديتها .
- وضع المعلومات المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية .
- توضيح سياسة القروض اتجاه الزبائن .
- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع مؤسسات آخر من نفس القطاع .
- تقييم الوضعية المالية و معرفة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها و الضمانات التي تقدمها .

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل تمكنا من معرفة طبيعة التحليل المالي و تطوره التاريخي، بحيث تطرقنا إلى عرض مختلف أنواعه و وظائفه و الأهداف التي يسعى لتحقيقها و التي تعبر عن أهداف المؤسسة ككل ، و بالتالي فإننا نستطيع القول بان جوهر العمل الإداري في المؤسسة هو اتخاذ القرارات في ضوء التحليل المالي ، بحيث أصبح العمود الفقري للإدارة المالية ، و ازدادت أهميته بشكل كبير في الاقتصاديات المعاصرة و ذلك من خلال تعدد الجهات المستفيدة منه سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها .

و لتعميق الفهم أكثر و إبراز مدى فعالية التحليل المالي في اتخاذ القرارات لابد من دراسة التوازن المالي و هذا ما سنتناوله في الفصل الثاني .

الفصل الثاني: أدوات التوازن
المالي في إطار ميزانية المؤسسة.

مقدمة:

إن موضوع تحليل الميزانية تقوم به المؤسسة في وقت معين في قائمة تحدد فيها ممتلكاتها من الأصول، و ما عليها من ديون لتحديد ذمتها المالية، و من خلال هذه الميزانية يمكن معرفة مصادر نشاط المؤسسة ثم استخلاص اتجاهاتها، و اكتشاف أسباب النجاح و الفشل التي تسببت في عرقلة نشاط المؤسسة، و يشترط أن تكون الميزانية واضحة، دقيقة و حقيقية بحيث يمكن للمطلع عليها استخلاص النتائج أثناء التحليل بكل سهولة و الحكم على مدى أهمية المؤسسة .

و هذا ما حاولنا توضيحه في الفصل الثاني ، و ذلك من خلال دراسة مختلف التعديلات الواجبة للانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية التي تعد الدعامة الأساسية للتحليل المالي و كان هذا في المبحث الأول ، أما في المبحث الثاني فإننا نقوم بتسليط الضوء على مختلف المؤشرات المالية .

المبحث الأول: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية .

يقوم المحلل المالي بإجراء تعديلات على الميزانية المحاسبية للوصول إلى الميزانية المالية، وهذا بالاستناد إلى مبدئين: درجة سيولة الأصول ودرجة استحقاقية الخصوم آخذين بعين الاعتبار المدة كمؤشر بين العناصر الثابتة و المتداولة القصيرة و الطويلة الأجل
المطلب 1: تعديل عناصر الأصول.

يمثل جانب الأصول مختلف الاستعمالات الاقتصادية التي امتلكتها المؤسسة وترتب حسب درجة السيولة المتزايدة و السنوية، وحسب هذا التقسيم فان الأصول تحتوي على قسمين أساسيين هما¹:
- أعلى الميزانية: تشمل العناصر التي تستعملها المؤسسة لأكثر من دورة استغلالية.
- أسفل الميزانية: تشمل العناصر التي تستعملها المؤسسة في الدورة الاستغلالية .

إذا التعديلات التي تظهر على مختلف عناصر الأصول هي كما يلي :

1- الاستثمارات : حسب المخطط الوطني المحاسبي تظهر في المجموعة الثانية وتشمل مجموع الممتلكات التي تساهم في النشاط الاستغلالي للمؤسسة ماعدا ح/20 المصاريف الإعدادية ، التي تمثل المصاريف القانونية و مصاريف التكوين ، فهذه النفقات تسبق النشاط العادي للمؤسسة ،لذا فهي لا تمثل الموجودات المالية أو المعنوية بل تعد استثمارات وهمية لأنها لا تعبر عن القيمة المالية الحقيقية للمؤسسة لذا حذفت من الميزانية المالية .وتضم الاستثمارات في الأصول الثابتة .

2- المخزونات : تعتبر المخزونات أساس النشاط الاستغلالي للمؤسسة ، فهذه الأخيرة تقوم بتحديد المخزونات و تصنيفها ، وذلك بتحديد مخزون الأمان أو العمل ،الذي يعبر عن الحد الأدنى من المخزونات الذي يضمن استمرار النشاط العادي للمؤسسة و الذي يبقى في حوزتها إلى عدة سنوات ، و حسب هذه الطريقة فان المؤسسة تجمد جزء من المواد الأولية التي بحوزتها لمواجهة التغيرات التي تحدث في الإنتاج بسبب تأخير أو زيادة في الطلبات ، أما بالنسبة ح/35 إنتاج تام فيخصص له جزء من الأموال المستغلة في دورة الاستغلال ، لذا تضم هذه المخزونات إلى الأصول الثابتة و الباقي مع الأصول المتداولة .

3- الحقوق : تمثل المجموعة الرابعة لممتلكات المؤسسة فالتغيرات التي تطرأ تكون متمثلة في :

- سندات المساهمة : تبقى لديها لمدة تفوق السنة لذا تضم إلى القيم الثابتة .
- كفالات : تعبر الكفالة على أنها ضمانا مقدما من طرف المؤسسة للغير ، و المدة تفوق السنة لذا تضم إلى القيم الثابتة .

¹ محمد سامي محمد " تطبيقات عملية في التحليل المالي " دار وائل للنشر ، بيروت ، سنة 1964 ، ص 17 .

الفصل الثاني: أدوات التوازن المالي في إطار ميزانية المؤسسة

- ديون مشكوك فيها : أن الديون المشكوك فيها ناتجة عن عدم دفع بعض الزبائن لمستحقاتهم في الآجال المحددة ، مما يجعل عملية تحصيلها تفوق السنة و بالتالي تضم إلى الاستثمارات مع تحديد مؤونة لها .
- مبالغ محجوزة لدى البنك : هي عبارة عن أرصدة و مبالغ تملكها المؤسسة إلا أنها مجمدة لدى البنك فتضم إلى القيم الثابتة .

كما يظهر عند مختلف عناصر الأصول اختلاف بين قيمتها الدفترية أي مبدأ التكلفة التاريخية و قيمتها السوقية التي تظهر بها في الوقت الحالي مما يؤدي إلى ظهور فرق إعادة التقدير و ذلك بالزيادة أو بالنقصان في عناصر الأصول عبر الزمن بالنسبة لقيمتها التاريخية .

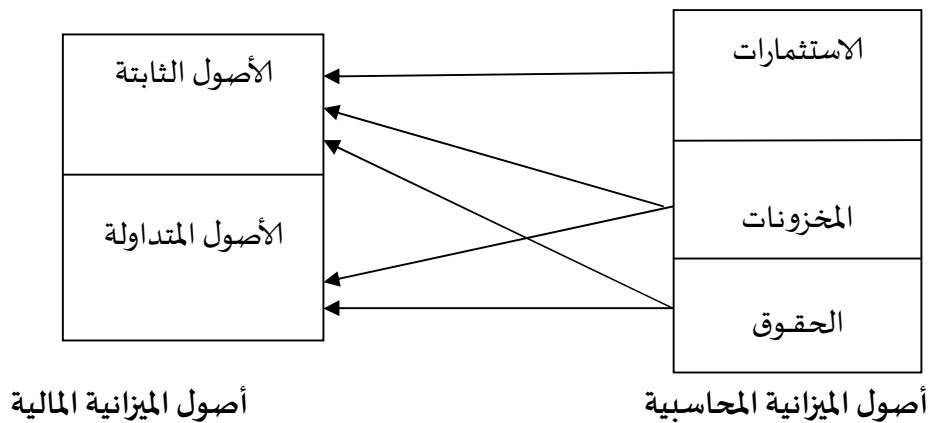
يقوم المحلل بإجراء تعديلات و فق المعطيات الموجودة ، وهو الأساس في عملية الانتقال و ذلك بضم عناصر من المجموعة الثالثة و المجموعة الرابعة إلى القيم الثابتة يبرز لنا في الأخير عدة كتل مالية¹ .

الأصول الثابتة المعدلة : تشمل على النفقات و المصاريف الأولية كما تحتل عناصر المجموعة الثانية مع إضافة سندات المساهمة و السندات أو القروض التي تفوق السنة بالإضافة إلى مخزون الأمان الخاص بالدورة الاستغلالية .

الأصول المتداولة المعدلة: تحتوي على ثلاثة قيم و هي :

- قيم الاستغلال : تحتوي على قيم الاستغلال المعدلة و على جميع أشكال المخزون مع حذف مخزون الأمان .
- قيم قابلة للتحقيق : تشمل على عناصر المجموعة الرابعة باستثناء الكفالات المدفوعة ، سندات المساهمة و القيم المعدومة نهائيا التي تشمل خسارة المؤسسة .
- قيم جاهزة : حساب البنك و الصندوق و الحساب الجاري البريدي .

الشكل رقم (1-11): عملية الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية.



المراجع: ناصر مراد - مرجع سابق .

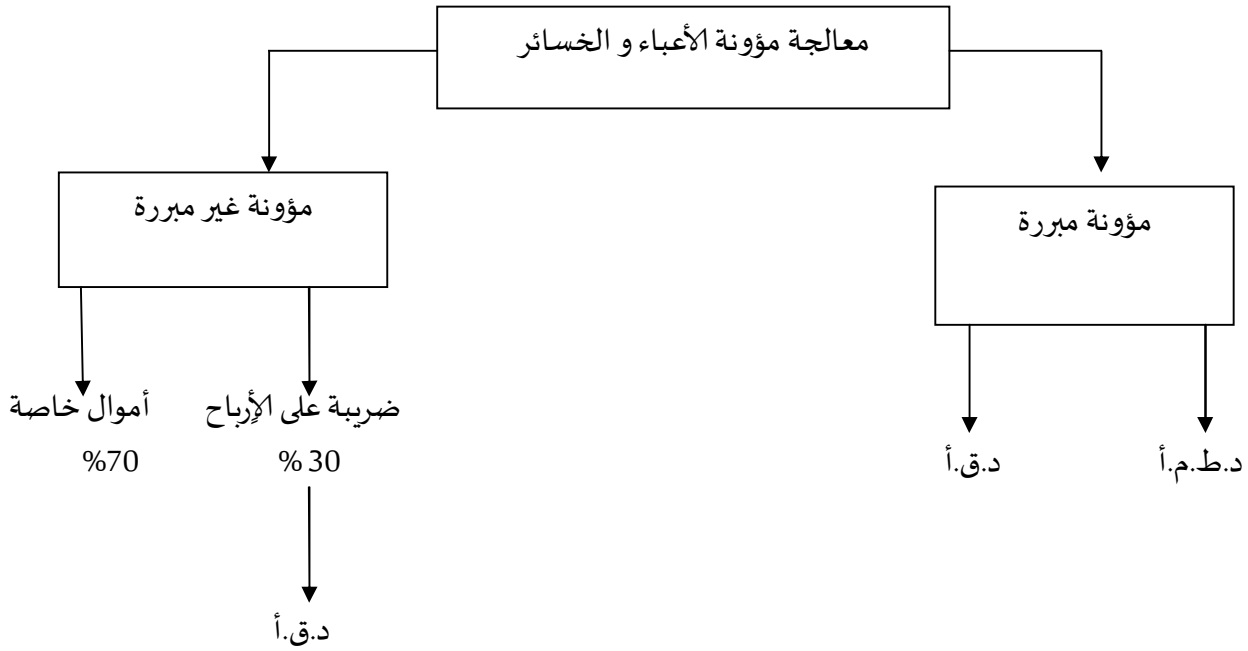
¹ ناصر مراد " محاضرات في مقياس التحليل المالي " جامعة البليدة ، سنة 2002 .

المطلب 2: تعديل عناصر الخصوم

تضم الخصوم لعناصر المجموعة الأولى المتمثلة في الأموال الخاصة و عناصر المجموعة الخامسة و هي الديون ، مرتبة حسب مبدأ الاستحقاقية و السنوية و تتمثل في :

1- الأموال الدائمة : تضم كل الأموال التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لفترة تفوق السنة مهما كان مصدرها فهي تمثل مجموع العناصر و الموارد التي تعتبر هيكل خاص للمؤسسة و يعبر عنها برأس المال الخاص الجماعي ح/10 و ح/11 بالإضافة إلى ح/13 الاحتياطات ، ح/18 نتائج رهن التخصيص ، ح/19 مؤونة الأعباء و الخسائر .

الشكل رقم (II-2): معالجة مؤونة الأعباء و الخسائر



د.ق.أ : الديون القصيرة الأجل

د.ط.م.أ : الديون الطويلة و المتوسطة الأجل

المرجع: محمد سامي محمد - مرجع سابق - ص 12.

2- الديون : وهي نوعان :

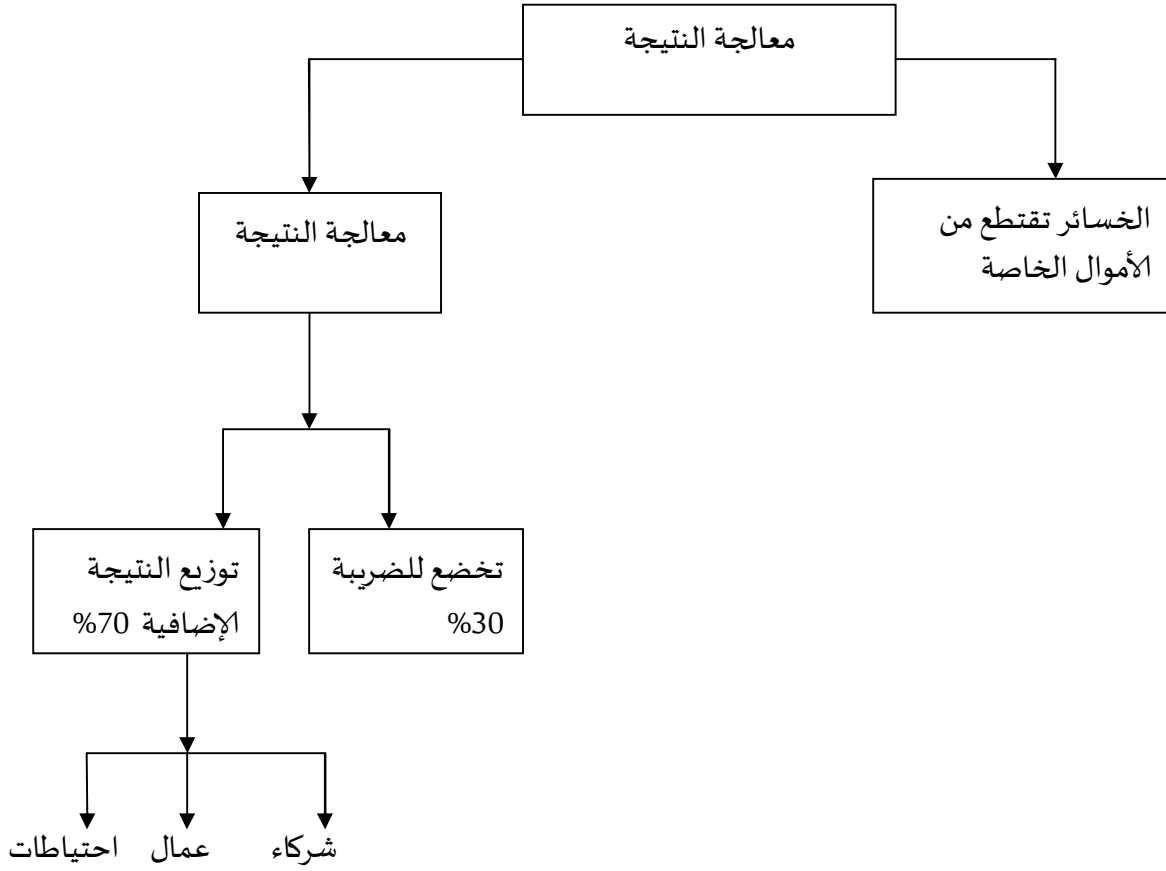
2-1- الديون الطويلة الأجل : هي الديون التي تفوق السنة لدى المؤسسة و المبدأ الأساسي المعمول به اعتبار ديون الاستثمارات ديون طويلة الأجل أما لديون الأخرى فتختلف باختلاف أجال استحقاقها .

2-2- الديون القصيرة الأجل : هي كل الديون التي لا تتجاوز سنة من تاريخ استحقاقها .

3- معالجة النتيجة : تخضع النتيجة للضريبة على الأرباح و التي يتم دفعها خلال ثلاثة أشهر على الأكثر ، و هي بمثابة الديون القصيرة الأجل ، أما الجزء الباقي من النتيجة إما يوزع على العمال في المدى القصير و الباقي يضم إلى الاحتياطات أو نتائج رهن التخصيص .

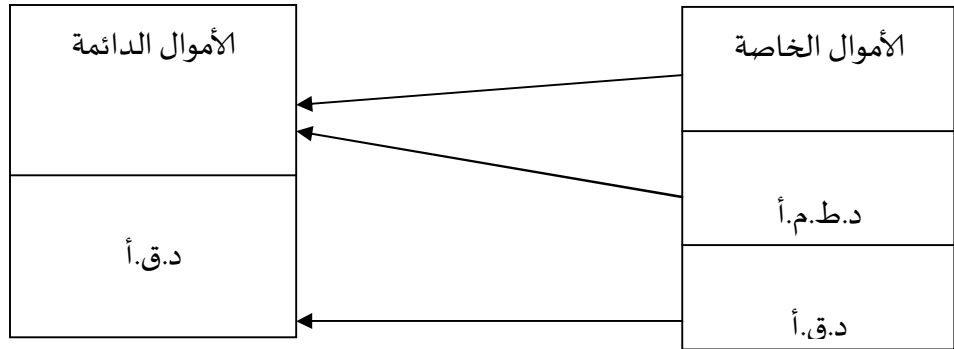
وبذلك يتم معالجة النتيجة كالتالي :

الشكل رقم (3-11): معالجة النتيجة



المرجع: مطبوعات الفرقة البيداغوجية "مقياس التسيير المالي" جامعة الجزائر، سنة 1998، ص 12.

الشكل رقم (4-11): الميزانية المالية لجانب الخصوم



المرجع : ناصر مراد - مرجع سابق .

و بهذه الكيفية تتم عملية الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية .

المطلب 3: الميزانية المالية و الميزانية المالية المختصرة

1- الميزانية المالية :

تختلف أشكال الميزانية باختلاف حجم العناصر المكونة لها ، و هي مرتبة حسب درجة سيولة الأصول و استحقاقية الخصوم ، مع الأخذ بعين الاعتبار التجانس بين عناصر كل مجموعة ، فالمجاميع هي التي تستعمل كمعطيات في التحليل المالي ولهذا تظهر لنا الميزانية المالية على النحو التالي :

الجدول رقم (1-II): الميزانية المالية

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	الأموال الدائمة :		الأصول الثابتة :
	الأموال الخاصة :		القيم الثابتة :
	رأس مال الشركة		الاستثمارات
	فرق إعادة التقدير		قيم معنوية
	مؤونة الأعباء و الخسائر		قيم ثابتة
	د.ط.م.أ :		قيم ثابتة أخرى :
	ديون الاستثمارات		مخزون الأمان
	قروض مصرفية		سندات المساهمة
			كفالات مدفوعة
	مجموع الأموال الدائمة		مجموع الأصول الثابتة
	د.ق.أ :		الأصول المتداولة :
			قيم الاستغلال :
			بضائع
			مواد و لوازم
			منتجات (تامة و 1/2 تامة)
			قيم قابلة للتحقيق :
			تسبيقات
			زبائن
			أوراق قبض
			القيم الجاهزة :
			البنك

الفصل الثاني: أدوات التوازن المالي في إطار ميزانية المؤسسة

			الحساب الجاري الصندوق
	مجموع د.ق.أ		مجموع الأصول المتداولة
	مجموع الخصوم		مجموع الأصول

المرجع : ناصر مراد – مرجع سابق .

- 2- الميزانية المالية المختصرة : الميزانية المالية المختصرة هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المالية حسب مبدأ استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول مع المراعاة في عملية التقسيم التجانس بين عناصر كل مجموعة، و يمكن أن تأخذ الميزانية المالية المختصرة أشكال هندسية مختلفة تمكننا من الملاحظة السريعة للتطورات التي تطرأ على عناصرها في فترات متتالية و من الأشكال التي تمثل عليها الميزانية :
- المربع : يكون التمثيل عليه بقيمتين فقط لكل من الأصول و الخصوم و كلا الجانبين يمثلان على نفس المربع .
 - الدائرة : تمثل عليها أو على نصفها عدد من عناصر الميزانية و يمكن تخصيص نصف الدائرة للأصول و النصف الآخر للخصوم أو دائرة للأصول و الأخرى للخصوم .

المبحث الثاني : التحليل بواسطة المؤشرات المالية

المطلب 1: رأس المال العامل " FR "

1- تعريف: رأس المال العامل هو جزء من رؤوس الأموال التي تصلح لتمويل الاحتياجات ناقص عناصر الأصول الناتجة عن دورة الاستغلال ، و لتحقيق السير العادي لنشاط المؤسسة فعلى رؤوس الأموال أن تمول الأصول الثابتة و الأصول المتداولة¹.
و يمكن حساب رأس المال العامل من جهتين للميزانية :

- من أعلى الميزانية : يمكن تعريفه بأنه الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة و يحسب بالطريقة التالية :

$$\text{رأس المال العامل} = \text{أموال الدائمة} - \text{أصول الثابتة}$$

- من أسفل الميزانية : يعرف على أنه ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون و يحسب كما يلي :

$$\text{رأس المال العامل} = \text{أصول متداولة} - \text{د.ق.أ}$$

2- أنواع أس المال العامل : يتضمن أربعة أنواع أساسية و هي :

1-2- رأس المال العامل الدائم أو الصافي : يحسب وفق القوانين التالية:

- أموال دائمة - أصول ثابتة .
- أصول متداولة - د.ق.أ .
- الأموال الخاصة + د.ط.أ .

التقسيم المالي لرأس المال العامل الدائم يمكن القيام به من خلال حسابنا لعلاقة رأس المال العامل الدائم من أسفل الميزانية لأنها أكثر دلالة على التوازن المالي و عليه تظهر ثلاثة فرضيات²:

- أصول متداولة = د.ق.أ : و هو شكل التوازن المالي الأدنى ، يعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها ، و هذه الحالة صعبة التحقيق لعدم إمكانية تحقيق السيولة الكافية و الالتزامات لمدة طويلة .

- أصول متداولة < د.ق.أ ⇐ رأس المال العامل الدائم < 0 : و هذا يعني وجود فائض في السيولة في المدى القصير مما يعبر عن وفاء المؤسسة و قدرتها على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ

¹ J . Pitverdiier la " finance d' entreprise " , 1993 , P 77 .

² سعداوي موسى " محاضرات في التسيير المالي " للسنة الثالثة علوم التسيير ، سنة 2002 - 2003

استحقاقها كما تلجأ المؤسسة في هذه الحالة إلى مواجهة مشاكل غير متوقعة في حالة حدوثها بسبب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال .

- أصول متداولة > د.ق. أ ← رأس المال العامل الدائم > 0 : مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة تعرف صعوبات في الأجل القصير مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير ، مما يتطلب منها القيام بإجراءات تصحيحية أو تعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي .

2-2- رأس المال العامل الإجمالي : يحسب كما يلي :

- مجموع الأصول المتداولة .
 - مجموع الأصول – الأصول المتداولة .
- الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة ، و يحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة .

3-2- رأس المال العامل الخاص : يحسب كما يلي :

- رأس المال العامل الدائم – القيم الثابتة .
 - الأموال الخاصة – القيم الثابتة .
 - أصول متداولة – مجموع الأصول .
- إذا كان رأس المال العامل الخاص < 0 يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة تغطي الأصول الثابتة ، و العكس إذا كان أصغر من الصفر .

4-2- رأس المال العامل الأجنبي : و هو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة و التي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها و يحسب بالعلاقة التالية :

- د.ق.أ + د.ط.أ
 - رأس المال العامل الإجمالي - رأس المال العامل الخاص .
 - مجموع الخصوم – الأموال الخاصة .
- إذا كان رأس المال العامل الأجنبي < 0 هذا يعني أن المؤسسة تعتمد بشكل على الديون لتمويل احتياجاتها خاصة في المدى القصير .

المطلب 2: احتياج رأس المال العامل والخزينة¹:

1- احتياج رأس المال العامل "BFR": يمكن تعريفه بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغطى من طرف الموارد الدورية ، كما يمكن القول بأن احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين هو رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ .
فدورة الاستغلال تنتج احتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة (قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة) بينما موارد التمويل فهي مرتبطة بسرعة دوران د.ق.أ باستثناء التسبيقات أي جميع الديون ق.أ عند وقت استحقاقها ماعدا التسبيقات ، ويحسب BFR كالتالي :

$$\text{BFR} = \text{قيم الاستغلال} + \text{قيم الغير جاهزة} - (\text{د.ق.أ} - \text{تسبيقات})$$

2- الخزينة T: تعرف على أنها الفرق بين أصول الخزينة و خصومها .

1-2- تتمثل عناصر أصول الخزينة فيما يلي :

- سندات الخزينة : يتم شرائها من البنوك التي تعرضها للاكتتاب و التي تكون مدة استحقاقها قصيرة الأجل أو عند حلول الآجال يسدد البنك قيمة السندات مع فائدتها .
 - خصم الأوراق التجارية : و هي طريقة لتمويل خزينة المؤسسة بالأموال عن طريق اتصالها ببنكها أو البنك المتعامل مع زبائنها لخصم الأوراق و تتحصل مقابل ذلك على عمولة .
 - الحسابات الجارية : هي مجموع الأموال الجاهزة التي تتصرف فيها المؤسسة في أي وقت و توجد في الحساب الجاري البريدي و حساب البنك .
 - الصندوق: الأموال الجاهزة الموجودة في صندوق المؤسسة .
- و كخلاصة لما سبق نقول أن أصول الخزينة تتمثل في القيم الجاهزة .

2-2- تتمثل عناصر خصوم الخزينة في كل العناصر التي تسحبها المؤسسة من البنك و هي كما يلي :

- السلفات المصرفية .
 - السحب على المكشوف : هو نوع من القروض الناتج عن بقاء حساب المؤسسة مدين لوقت طويل .
- تحسب الخزينة وفق المعادلات التالية :

- مجموع الأصول - الخصوم .
- رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل .
- قيم جاهزة - تسبيقات .

مع العلم أن الخزينة مرتبطة برأس المال العامل و احتياجاته :

- رأس المال العامل < احتياج رأس المال العامل ← الخزينة < 0 : في هاته الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي

¹ سعداوي موسى " محاضرات في التسيير المالي " للسنة الثالثة علوم التسيير ، سنة 2002 - 2003 .

تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن .

- رأس المال العامل > احتياج رأس المال العامل \Leftarrow الخزينة > 0 : المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها ، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هاته الحالة إما تطلب بحقوقها الموجودة لدى الغير ، أو تقترض من البنوك ، أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية ، و في بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية .

- رأس المال العامل = احتياج رأس المال العامل \Leftarrow الخزينة = 0 : أي الخزينة المثلى ، إن الوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد و بالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية ، ويتم تحقيق ذلك من خلال التأثير على رأس المال العامل و احتياج رأس المال العامل .

- يتم التأثير على رأس المال العامل باتخاذ الإجراءات التالية :

- تخفيض الموارد الدائمة بتسديد بعض الديون الطويلة الأجل .

- العمل على رفع القيم الثابتة بشراء استثمارات إضافية .

- يتم التأثير على احتياج رأس المال العامل باتخاذ الإجراءات التالية :

- الزيادة من الاستعمالات الدورية برفع قيمة المخزونات أو تقديم تسهيلات .

- تخفيض موارد الدورة بتسديد ما هو مطلوب من الموردين .

إذا كان رأس المال العامل > احتياج رأس المال العامل هذا يعني أن الخزينة أصغر من الصفر فعلى المؤسسة أن تقوم باللجوء إلى الإجراءات المعاكسة للإجراءات السابقة .

المطلب 3: التحليل بواسطة النسب المالية

للنسب المالية عدة أدوار نذكر منها¹:

- أداة لقياس فعالية المؤسسة ، فوضعت لها قيم نموذجية تقاس إليها القيم الفعلية للمؤسسة عند تشخيص الوضعية المالية أو استغلالها، تعطي تفسيرات لنتائج السياسات المالية المتخذة في المؤسسة كما تسمح بمراقبة التطور المالي و الاستغلال لها في حالة استعمال النسب المالية استعمالا عقلانيا و موضوعيا .
- تساهم في متابعة تطوير التسيير داخل المؤسسة لعدة سنوات .
- تستعمل للمقارنة بين النتائج التي تعطيها النسب المالية للسنة الحالية مع النتائج السنوات الماضية أو السنوات القادمة و نتائجها المقدمة .

وهناك عدة أنواع من النسب المالية و بتعدد النسب المالية تعددت طرق حسابها و منه وجب على المحلل المالي أن يقوم باختيار النسب المالية الملائمة و المعبرة عن حالة المؤسسة و حسب القطاع الذي تنتهي إليه ، و هناك 5 مجموعات رئيسية من النسب المالية و هي :

- 1- نسب الهيكلية : تصف الوضعية المالية للمؤسسة في وقت معين فهي تفسر العلاقة الموجودة بين عناصر الأصول و الخصوم و حسابها يعد تعبيرا عن أهمية كل عنصر من عناصر الميزانية و تتمثل في :
 - 1-1- نسب هيكلية الأصول : يعبر عن هذه النسبة على شكل نسب مئوية من خلال عناصر الميزانية :

$$\text{نسب هيكلية الأصول الثابتة} = \frac{\text{إجمالي القيم الثابتة} \times 100}{\text{مجموع الأصول}}$$

مجموع الأصول

$$\text{نسبة قيم الاستغلال} = \frac{\text{إجمالي قيم الاستغلال} \times 100}{\text{مجموع الأصول}}$$

مجموع الأصول

$$\text{نسبة القيم الجاهزة و القيم الغير جاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة} + \text{ق.غ.ج} \times 100}{\text{مجموع الأصول}}$$

مجموع الأصول

و تسمح هذه النسبة بقياس درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة من موجودات كما تمنح إمكانية للمؤسسة في عملية تغيير هيكلها حتى تصبح تتماشى مع الهيكلية المثلى .

- 2-1- نسب هيكلية الخصوم : تستخرج من خلال النسب التالية :

$$\text{نسبة هيكلية الأموال الخاصة} = \frac{\text{الأموال الخاصة} \times 100}{\text{مجموع الخصوم}}$$

مجموع الخصوم

¹ P. Conso .a.bonbazer " la gestion financière " Chihab , p 206 .

$$\text{نسبة هيكلية د.ط.أ} = \frac{\text{د.ط.أ} \times 100}{\text{مجموع الخصوم}}$$

$$\text{نسبة هيكلية د.ق.أ} = \frac{\text{د.ق.أ} \times 100}{\text{مجموع الخصوم}}$$

2- نسب السيولة : هي النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها القصيرة الأجل باستعمال أصولها المتداولة أو القيمة القابلة للتحقيق بمعنى فان هذه النسب تسمح بمعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير بالاعتماد على ما هو تحت تصرفها¹.
و لقياس ذلك نقوم بحساب النسب المالية التالية :

1-2- نسبة سيولة الأصول : بمقارنة الأصول المتداولة بنين مدى سيولة أصول المؤسسة و تحسب بالعلاقة التالية :

$$A = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

- إذا كانت $A < 0.5$ يعني أن قيمة الأصول المتداولة أكبر من قيمة الأصول الثابتة و تبين لنا سرعة حركة الأصول المتداولة و تحقيقها للأرباح (المؤسسة تجارية).

- إذا كانت $A > 0.5$ يعني أن قيمة الأصول الثابتة أكبر من قيمة الأصول الكلية و يعني ذلك أن الاستثمارات مرتفعة خاصة عند حدوثها و بالتالي تعطي إمكانية تحسين مردودية المؤسسة (مؤسسة صناعية) .

2-2- نسبة السيولة العامة²: تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في الأجل القصير و تحسب بالعلاقة التالية :

$$B = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{د.ق.أ}}$$

- إذا كانت $B < 1$ معناه أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة بالتالي يمكنها من مواجهة الالتزامات المالية القصيرة الأجل بمعنى آخر أنها قادرة على الدفع .

- إذا كانت $B > 1$ المؤسسة في وضعية حرجة عليها أن تزيد في قيمة الأصول المتداولة أو ننقص من الديون القصيرة الأجل .

¹ بن بلقاسم سفيان " محاضرات في التسيير المالي " السنة الثالثة محاسبة ، 2000-2001 .

² لود للوس " محاضرات في التسيير المالي " السنة الثالثة ، 2001-2002 .

2-3- نسبة السيولة المختصرة: توضح لنا مدى قدرة المؤسسة على تغطية الديون القصيرة الأجل انطلاقاً من حقوقها دون اللجوء إلى بيع مخزوناتنا بحسب كما يلي :

$$0.3 > \frac{\text{القيم الجاهزة} + \text{القيم الغير جاهزة}}{\text{د.ق.أ.}}$$

تبين لنا مدى إمكانية تغطية الأصول المتداولة ماعدا قيم الاستغلال .

2-4- نسبة السيولة الآنية¹ : تعبر هذه النسبة عن سيولة المؤسسة أكثر من نسبة السيولة المختصرة ، ويمكن من خلالها مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت مع الديون القصير الأجل و تحسب كما يلي :

3- نسب التمويل : تعد هذه النسبة مؤشر تقيس مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة و الأجنبية في تمويلها العام ، ومن أهم هذه الأسباب :

3-1- نسبة التمويل الدائم² : تحسب كما يلي :

$$K = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

- إذا كانت $1=K$ هذا يعني أن رأس المال العامل معدوم و حتى تعمل المؤسسة بارتياح لابد أن تكون هذه النسبة أكبر من 1 أي أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة ، و هي تعبر على مدى تمويل الأموال الدائمة للأصول الثابتة .

3-2- نسبة التمويل الخاص³ : تحسب كما يلي :

$$J = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

- $1 = J$ هذا يعني أن رأس المال العامل الخاص معدوم ، أي الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة ، أما د.ط.أ. إن وجدت فإنها تغطي الأصول المتداولة .

- $J < 1$ المؤسسة تمول قيمها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة و هي الحالة المثلى .
و تعبر هذه النسبة على مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة .

¹ التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية ، ص 77 .

² ناصر دادي عدون – مرجع سابق- ص 67

³ التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية ، ص 78 .

3-3- نسبة المديونية : تستعمل هذه النسبة لقياس مدى مساهمة الدائنين في تمويل المؤسسة من جهة ، و تبين العلاقة بين رأس المال العالم الخاص و الديون من جهة أخرى ، و يمكن معرفة درجة الخطر المالي ، ومدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها اتجاه الغير ، وتحسب كما يلي¹ :

$$L = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

- تعبر عن مدى ضمان الديون للغير و يتحسن أن تقل عن 0.5 .

4-3- نسبة الاستقلالية المالية : إن مبلغ الديون المالية (ماعدا السلفات البنكية) عليه أن لا يتجاوز مبلغ الأموال الخاصة ، وتحسب بالعلاقة التالية :

$$M = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}} > 1$$

- تبين لنا مدى استقلالية المؤسسة و اعتمادها على الأموال الخاصة بدلا من الديون .

4-4- نسب المردودية : تعرف المردودية على أنها الثمرة التي تجنيها المؤسسة من عدد كبير من القرارات و السياسات التي نفذتها² و يمكن عرضها كما يلي :

4-1- المردودية الاقتصادية : و هي المردودية من وجهة نظر الوسائل المستعملة من قبل المؤسسة لممارسة نشاطها ، وتحسب بالعلاقة التالية³ :

$$E = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

- تبين فعالية استخدام رؤوس الأموال المستثمرة أي مدى مساهمة المؤسسة في المحيط الاجتماعي و الاقتصادي .

4-2- المردودية المالية⁴ : تهتم المردودية المالية بدرجة كبيرة بالمساهمين ، فإذا كانت النسبة مرتفعة لاسيما إذا كانت أكبر من نسبة الفائدة المطبقة على السوق المالي فان المؤسسة لا تجد صعوبة في الرفع من أموالها الخاصة ، وتحسب كما يلي :

$$N = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

4-3- مردودية الأموال الدائمة : تحسب وفق العلاقة التالية :

$$V = \frac{\text{النتيجة الصافية} + \text{فوائد الديون المالية}}{\text{الأموال الخاصة} + \text{الديون المالية}}$$

¹ محاضرات الأستاذ سعداوي موسى.

² Patrik vizavona " gestion financière " , Paris , 8 édition , 1992 , P 120.

³ لود للوس " محاضرات في التسيير المالي " .

⁴ التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية – مذكرة سابقة – ص 81 .

الفصل الثاني: أدوات التوازن المالي في إطار ميزانية المؤسسة

تقيس مدى قدرة المؤسسة على التحكم و الاستعداد الجيد لتوظيف الأموال لضمان تحديد وسائل الإنتاج ، وتطويرها قصد تنمية نشاطها .

5- نسب الدوران¹: تهتم المؤسسة بسرعة دوران أصولها المتداولة حتى تحقق أعلى ربح ، وتوجد عدة نسب دوران منها:

$$1-5- \text{مدة دوران المخزون} : \frac{\text{مخزون المواد الأولية}}{360 \times}$$

$$\text{مخ-1} + 2 \text{ مشتريات المواد الأولية}$$

تسمح هذه النسبة بتقدير عدد المرات التي يتحدد فيها المخزون أي المدة التي يستغرقها ليتحول من شكل مخزون إلى شكل حقوق في حالة البيع بالأجل أو إلى المتاحات في حالة البيع الفوري .

$$2-5- \text{مدة دوران العملاء} : \frac{\text{العملاء} + \text{أوراق القبض} - \text{تسبيقات العملاء}}{360 \times} > 90 \text{ يوم}$$

المبيعات (صافي البيع)

متوسط فترة التحصيل تقيس كفاءة الإدارة في تحصيل ديونها و من مصلحة المؤسسة أن تكون هذه المدة أقصر ما يمكن ، حتى تستطيع أن تتحصل على سيولة بأسرع وقت ممكن ، لهذا إذا كانت فترة التحصيل كبيرة نقول أن سياسات التحصيل في المؤسسة غير فعالة و أن المؤسسة تواجه مشاكل كبيرة في التحصيل من الزبائن و هذا ما يزيد من احتمالات حصول الديون المعدومة .

$$3-5- \text{مدة دوران الموردين} : \frac{\text{موردين} + \text{أوراق الدفع}}{360 \times} < 90 \text{ يوم}$$

مشتريات الفصل الأخير

تعكس هذه النسبة فترات سداد المؤسسة لديونها لهذا فمن المستحسن أن تكون هذه الفترة كبيرة عن فترة التحصيل لضمان وجود سيولة تسمح للمؤسسة بسداد ديونها في الوقت المناسب ، ولكن يجب أن لا تتضرر سمعة المؤسسة الائتمانية من جراء إطالة فترة التسديد أكثر من اللازم .

¹ بن بلقاسم سفيان " محاضرات في التسيير المالي " السنة الثالثة محاسبة ، 2000-2001 .

خاتمة الفصل:

توازن الميزانية المالية مبني على أساس التعديلات التي نقوم بها من أجل الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية ، ومنه نستنتج أنه كلما كانت التعديلات دقيقة كلما كانت الميزانية المالية متوازنة .

كما أن مؤشرات التوازن المالي لها وزنها في وظيفة التسيير المالي للمؤسسة ، لأنها تعتبر وسيلة كفيلة تمد بمعلومات قيمة لعمليات الرقابة و التخطيط وتعتبر من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المحلل المالي في الكشف عن نقاط القوة و الضعف في المؤسسة .

الفصل الثالث: الجانب
التطبيقي.

مقدمة:

تعرضنا في الجانب النظري إلى مختلف الجوانب المتعلقة بالتحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، لكن الدراسة النظرية تبقى ناقصة دون الإسقاط على الجانب العملي، فمن الناحية العملية سنقوم بدراسة تطبيقية بالمؤسسة الوطنية لتحقيق و تسيير الصناعات، وحدة فرجيوة SONARIC وهذا خلال السنوات 2015-2016 و 2017م.

سوف تعرض في هذه الدراسة إلى تقييم أداء الوظيفة المالية بالمؤسسة خلال السنوات المذكورة بعد إعطاء لمحة موجزة عن نشأة و تطور المؤسسة وهيكلها التنظيمي، نقوم باستخراج الميزانيات المالية تم نتعرض بالتحليل و التقييم للوضعية المالية للمؤسسة بواسطة مؤشرات التوازن المالي و ذلك بحساب كل من رأس المال و احتياجاته والخزينة ثمة عن طريق النسب المالية، و في الأخير نتطرق إلى مصادر التمويل بالمؤسسة سواء كانت داخلية أو خارجية و نقوم بتقييم هذه الدراسة.

المبحث الأول : التعريف بالمؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة SONARIC

المطلب الأول: التعريف بالوحدة محل الدراسة – وحدة فرجيوة-

تقع وحدة فرجيوة لصناعة المدافع بمختلف أنواعها على بعد 2 كلم من مركز المدينة في المنطقة الصناعية، على الطريق الولائي الرابط بين فرجيوة وشلغوم العيد، وعلى بعد 42 كلم عن الطريق الوطني رقم 05 وبالتالي فهي تحتل موقع استراتيجي حيث تتوسط ثلاث ولايات، سطيف، قسنطينة وجيجل.

انطلقت المؤسسة في العمل الإنتاجي سنة 1982م، يتمحور نشاطها في إنتاج أنواع من المدافع وهي:

- مدافع بغاز البوتان.

- مدافع بالغاز الطبيعي.

- مدافع بالمازوت.

- مدافع كهربائية ومشواة.

تبلغ الطاقة الإنتاجية للمركب 105000 مدفئة في السنة، ويمكن ان ترتفع الى 300000 مدفئة، تشغل الوحدة

271 عامل منهم 185 عامل دائم، 86 عامل متقاعد، 05 متربصين.

تتعامل المؤسسة مع مؤسسات وطنية و أخرى أجنبية منها:

- المؤسسة الوطنية للحديد والصلب – سیدار –

- مؤسسة نفضال.

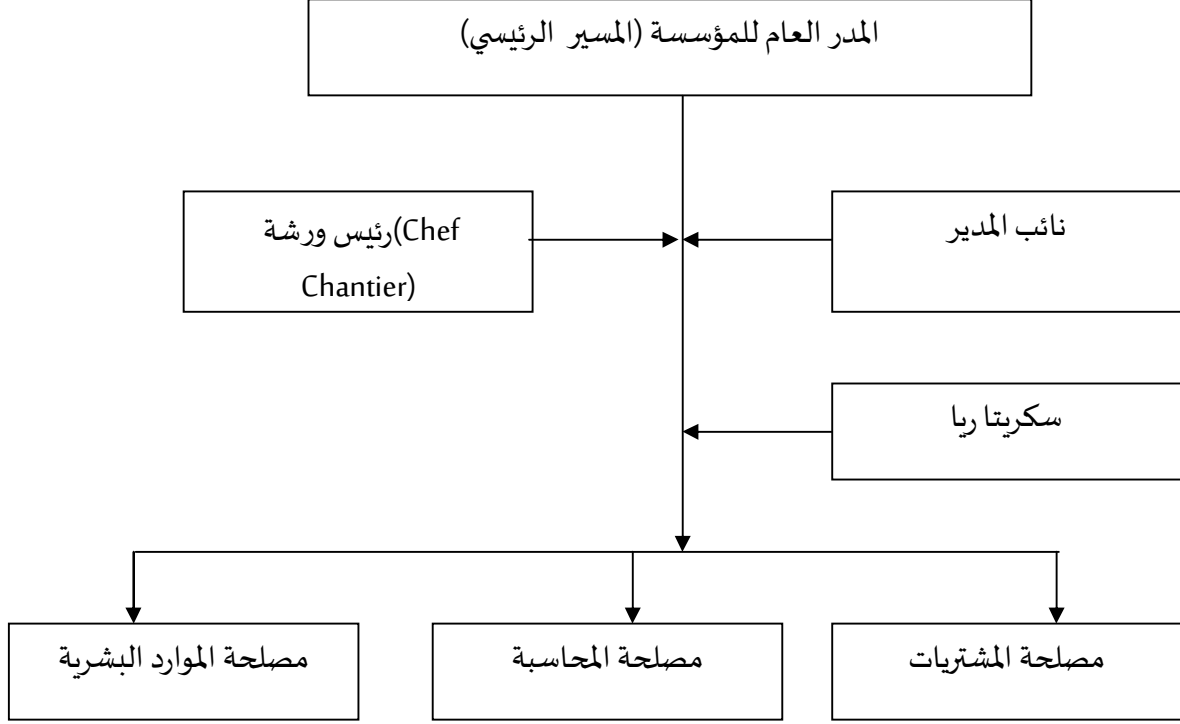
- مؤسسة ENAP.

- شركة JUSLUS الألمانية.

- شركة SIT الإيطالية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي المؤسسة

الشكل رقم (III-1): الهيكل التنظيمي لمؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة SONARIC



المرجع: وثائق المؤسسة

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

جدول رقم (III - 1): الميزانية المحاسبية لسنة 2015.

المبلغ	الخصوم اسم الحساب	رقم الحساب	الأصول			رقم الحساب
			مبلغ صافي	اهتلاكات ومؤونات	مبلغ كلي	
19382312	الأموال الخاصة	01				02 الاستثمارات
	رأس مال الشركة	10				20 مصاريف
	احتياطي قانوني	130				210 إعدادية
	احتياطي إجباري	131				22 المتجر
	احتياطات أخرى	1319				240 الأراضي
	القيم الزائدة	1310				242 المباني
	المتنازل عنها		3221134	5396369	8617504	243 منشآت مركبة
	الريح الخاضع	1311	14839407	7845807	22685214	244 معدات وأدوات
	لرسم المخفض					2460 معدات النقل
	القيم الزائدة عن	1312	537454	187864	725818	249 أغلفة مسترجعة
	إعادة التقييم					تجهيزات أخرى
	نتائج رهن	18				25 للإنتاج
	التخصيص	195		0		28 تجهيزات
	مؤونات للتكاليف					اجتماعية
الواجب	05	4287792		4287792	03 استثمارات قيد	
الديون الدائمة	50				04 التنفيذ	
حسابات الأصول					40 المخزونات	

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

	الدائمة	521	454954			الذمم	42
547373	قروض بنكية	523	387170		454954	حسابات	43
7858908	قروض أخرى	530			387170	الخصوم المدينة	44
	الموردون	555				حقوق	
1962607	حسابات جارية	564				الاستثمارات	
	للشركاء		1820788		1820788	حقوق المخزونات	459
5999347	ضرائب الاستغلال	5640				حقوق على	
	الواجبة الدفع	588	10776721		10776721	شركاء وشركات	470
	دفع جزافي		21919663		2191963	حليفة	48
	تسبيقات بنكية					تسبيقات أخرى	
						على الحساب	
						الزبائن	
						أموال جاهزة	
35750550	مجموع الخصوم						
2766839	النتيجة (ربح)		38517388	13430041	51947429	مجموع الأصول	
38517389	المجموع العام		38517388			المجموع العام	

المبحث الثاني: تطبيق التحليل المالي وأدوات التوازن المالي
المطلب الأول: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

1- سنة 2015م:

جانب الأصول:

المجموعة الثانية: الاستثمارات

- ح/243 معدات وأدوات لم يطرأ عليها أي تغيير 3221134.

- ح/244 معدات النقل لم يطرأ عليها أي تغيير 14839407.

- ح/249 تجهيزات أخرى للإنتاج لم يطرأ عليها أي تغيير 537454.

المجموعة الثالثة: المخزونات

مخزونات الضمان 10%: $4287792 \times 10\% = 428779$ (أصول ثابتة).

مخزونات: $4287792 - 428779 = 3859013$ (موجودات متداولة).

المجموعة الرابعة: الذمم

- ح/42 مدينو الاستثمارات لم يطرأ عليها أي تغيير 454954 (أصول ثابتة)

- ح/43 مدينو المخزونات لم يطرأ عليها أي تغيير 387170 (أ.م)

- ح/459 تسبيقات أخرى على الحساب لم يطرأ عليها أي تغيير 1820788 (أ.م).

- ح/470 الزبائن لم يطرأ عليها أي تغيير 10776721 (أ.م)

- ح/48 أموال جاهزة لم يطرأ عليها أي تغيير 2191963 (أ.م)

جانب الخصوم:

المجموعة الأولى: الأموال الخاصة

- ح/رأس مال الشركة لم يطرأ عليها أي تغيير 19382312 (أ.م)

المجموعة الخامسة: الديون

- ح/523 قروض أخرى لم يطرأ عليها أي تغيير 547373 (د.ق)

- ح/530 الموردون لم يطرأ عليها أي تغيير 7858908 (د.ق)

- ح/564 ضرائب الاستغلال الواجبة الدفع لم يطرأ عليها أي تغيير 1962607 (د.ق)

- ح/5640 دفع جزافي لم يطرأ عليها أي تغيير 5999347 (د.ق)

- ح/88 نتيجة الدورة لم يطرأ عليها أي تغيير 2766839 (أ.د)

الوحدة: د.ج

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
19382312	الأموال الدائمة أموال جماعية احتياطي قانوني احتياطي إجباري احتياطات أخرى		الموجودات الثابتة المتجر الأراضي المباني منشآت مركبة
	القيم الزائدة المتنازل عنها	3221134	معدات وأدوات
	الربح الخاضع للرسم المخفض	14839407	معدات النقل
	القيم الزائدة عن إعادة التقييم		أغلفة مسترجعة
	نتائج رهن التخصيص	537454	تجهيزات أخرى للإنتاج
	مؤونات للتكاليف الواجب		تجهيزات اجتماعية
2766838	نتيجة الدورة (ربح)		استثمارات قيد التنفيذ
	مصاريف إعدادية	454954	مدينو الاستثمارات
		428779	مخزون الضمان (10%)
22148050	المجموع الجزئي الأول	19481733	المجموع الجزئي الأول
	الديون القصيرة الأجل		الموجودات المتداولة
	حسابات الأصول الدائمة	3859013	مخزونات
	قروض بنكية		حسابات الخصوم المدينة
547373	قروض أخرى	10776722	مدينو المخزونات
	حسابات جارية للشركاء		حقوق على الشركاء والشركات الحليفة

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

1962607	ضرائب الاستغلال الواجبة الدفع		حقوق على شركاء وشركات حليفة
5999347	دفع جزافي		تسبيقات أخرى على الحساب
	تسبيقات بنكية	1820788	الزبائن
7858908	الموردون	10776721	أموال جاهزة
		2191963	
16368238	المجموع الجزئي الثاني	19035655	المجموع الجزئي الثاني
38517388	المجموع الكلي	38517388	المجموع الكلي

جدول رقم (III - 3): الميزانية المختصرة لسنة 2015م:

الوحدة: د.ج

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
	الأموال الدائمة		الموجودات الثابتة
29148050	أموال خاصة	18597995	الاستثمارات
00000000	أموال أجنبية	883738	الاستثمارات الأخرى
22148050	المجموع الجزئي الأول	19481733	المجموع الجزئي الأول
	الديون القصيرة الأجل		الموجودات المتداولة
7858908	موردون	3859013	المخزونات
547373	قروض أخرى	10776722	عملاء
1962607	ضرائب الاستغلال الواجبة الدفع	2191963	نقديات
	دفع جزافي	387170	مدينو المخزونات
5999347		1820788	تسبيقات أخرى على الحساب

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

16368238	المجموع الجزئي الثاني	19035655	المجموع الجزئي الثاني
38517388	المجموع الكلي	38517388	المجموع الكلي

جدول رقم (III - 4): الميزانية المالية أشد اختصاراً لسنة 2015م:

الوحدة: د.ج

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
22148050	الأموال الدائمة	19481733	الموجودات الثابتة
22148050	المجموع الجزئي الأول	19481733	المجموع الجزئي الأول
16368238	الديون القصيرة الأجل	19035655	الموجودات المتداولة
16368238	المجموع الجزئي الثاني	19035655	المجموع الجزئي الثاني
38517388	المجموع الكلي	38517388	المجموع الكلي

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

جدول رقم (III-5): الميزانية المحاسبية لسنة 2016م:

المبلغ	الخصوم اسم الحساب	رقم الحساب	الأصول			رقم الحساب
			مبلغ صافي	اهتلاكات ومؤونات	مبلغ كلي	
21170135	الأموال الخاصة	01				02
	رأس مال الشركة	10				20
	احتياطي قانوني	130				210
	احتياطي إجباري	131				22
	احتياطيات أخرى	1319				240
	القيم الزائدة	1310				242
	المتنازل عنها		3221134	5396369	8617504	243
	الربح الخاضع	1311	20591372	7845807	28437181	244
	لرسم المخفض					2460
	القيم الزائدة عن	1312	428656	296661	725818	249
	إعادة التقييم					
	نتائج رهن	18				25
	التخصيص	195				28
	مؤونات للتكاليف					
	الواجب	05	5614036		5614036	03
الديون الدائمة	50				04	
حسابات الأصول					40	
الدائمة	521				42	

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

547373	قروض بنكية	523	3153848		3153848	حسابات	43
10058689	قروض أخرى	530	546503		546503	الخصوم المدينة	44
	الموردون	555				حقوق	
1681152	حسابات جارية	564				الاستثمارات	
	للشركاء		2562401		2562401	حقوق المخزونات	459
13051303	ضرائب الاستغلال	5640				حقوق على	
	الواجبة الدفع	588	8073719		8073719	شركاء وشركات	470
	دفع جزافي		4928844		4928844	حليفة	48
	تسبيقات بنكية					تسبيقات أخرى	
						على الحساب	
						الزبائن	
						أموال جاهزة	
46508654	مجموع الخصوم						
2611864	النتيجة (ربح)		49120518	13538839	62659358	مجموع الأصول	
49120518	المجموع العام		49120518			المجموع العام	

2- سنة 2016م:

جانب الأصول:

المجموعة الثانية: الاستثمارات

- ح/243 معدات وأدوات لم يطرأ عليها أي تغيير 3221134.
- ح/244 معدات النقل لم يطرأ عليها أي تغيير 20591372.
- ح/249 تجهيزات أخرى للإنتاج لم يطرأ عليها أي تغيير 428656.

المجموعة الثالثة: المخزونات

- مخزونات الضمان 10%: $5614036 \times 10\% = 561404$ (أصول ثابتة).
- مخزونات: $5614036 - 561404 = 5052632$ (موجودات متداولة).

المجموعة الرابعة: الذمم

- ح/42 مدينو الاستثمارات لم يطرأ عليها أي تغيير 3153848 (أصول ثابتة)
- ح/43 مدينو المخزونات لم يطرأ عليها أي تغيير 546503 (أ.م)
- ح/459 تسبيقات أخرى على الحساب لم يطرأ عليها أي تغيير 2562401 (أ.م).
- ح/470 الزبائن لم يطرأ عليها أي تغيير 8073719 (أ.م)
- ح/48 أموال جاهزة لم يطرأ عليها أي تغيير 4928844 (أ.م)

جانب الخصوم:

المجموعة الأولى: الأموال الخاصة

- ح/10 رأس مال الشركة لم يطرأ عليها أي تغيير 21170135 (أ.م)

المجموعة الخامسة: الديون

- ح/523 قروض أخرى لم يطرأ عليها أي تغيير 547373 (د.ق)
- ح/530 الموردون لم يطرأ عليها أي تغيير 10058689 (د.ق)
- ح/564 ضرائب الاستغلال الواجبة الدفع لم يطرأ عليها أي تغيير 1681152 (د.ق)
- ح/5640 دفع جزافي لم يطرأ عليها أي تغيير 13051300 (د.ق)
- ح/88 نتيجة الدورة لم يطرأ عليها أي تغيير 26118654 (أ.د)

الوحدة: د.ج

المبالغ	الخصوم (المطالبين)	المبالغ	الأصول (الموجودات)
19382312	الأموال الدائمة أموال جماعية احتياطي قانوني احتياطي إجباري احتياطات أخرى	3221134	الموجودات الثابتة المتجر الأراضي المباني منشآت مركبة
	القيم الزائدة المتنازل عنها	20591372	معدات وأدوات معدات النقل
	الربح الخاضع للرسم المخفض		أغلفة مسترجعة
	القيم الزائدة عن إعادة التقييم	428656	تجهيزات أخرى للإنتاج
	نتائج رهن التخصيص		تجهيزات اجتماعية
2611864	مؤونات للتكاليف الواجب نتيجة الدورة (ربح)	3153848	استثمارات قيد التنفيذ
	مصارييف إعدادية	561404	مدينو الاستثمارات مخزون الضمان (10%)
23781999	المجموع الجزئي الأول	27956414	المجموع الجزئي الأول
	الديون القصيرة الأجل		الموجودات المتداولة
	حسابات الأصول الدائمة	5052632	مخزونات حسابات الخصوم المدينة
547373	قروض بنكية قروض أخرى	546503	مدينو المخزونات

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

1681150	حسابات جارية للشركاء		حقوق على الشركاء والشركات الحليفة
13051303	ضرائب الاستغلال الواجبة الدفع		حقوق على شركاء وشركات حليفة
	دفع جزافي		تسبيقات أخرى على الحساب
	تسبيقات بنكية	2562404	الزبائن
7858908	الموردون	8073719	أموال جاهزة
		4928844	
25338514	المجموع الجزئي الثاني	21164099	المجموع الجزئي الثاني
49120518	المجموع الكلي	49120518	المجموع الكلي

جدول رقم (III-7): الميزانية المختصرة لسنة 2016

الوحدة: د.ج

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
	الأموال الدائمة		الموجودات الثابتة
2378999	أموال خاصة	24241162	الاستثمارات
00000000	أموال أجنبية	3715252	الاستثمارات الأخرى
2378999	المجموع الجزئي الأول	27956414	المجموع الجزئي الأول
	الديون القصيرة الأجل		الموجودات المتداولة
10658689	موردون	5052632	المخزونات
547373	قروض أخرى	8073719	عملاء
1681150	ضرائب الاستغلال الواجبة الدفع	4925844	نقديات
	دفع جزافي	546503	مدينو المخزونات

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

13051303		2562404	تسبيقات أخرى على الحساب
25338514	المجموع الجزئي الثاني	21164099	المجموع الجزئي الثاني
49120518	المجموع الكلي	49120518	المجموع الكلي

جدول رقم (III - 8) : الميزانية المالية اشد اختصار 2016.

الوحدة: د.ج

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
2378999	الأموال الدائمة	27956414	الموجودات الثابتة
2378999	المجموع الجزئي الأول	27956414	المجموع الجزئي الأول
25338514	الديون القصيرة الأجل	21164099	الموجودات المتداولة
25338514	المجموع الجزئي الثاني	21164099	المجموع الجزئي الثاني
49120518	المجموع الكلي	49120518	المجموع الكلي

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

جدول رقم (III - 09): الميزانية المحاسبية لسنة 2017.

المبلغ	الخصوم اسم الحساب	رقم الحساب	الأصول			رقم الحساب
			مبلغ صافي	اهتلاكات ومؤونات	مبلغ كلي	
37142917	الأموال الخاصة	01				02 الاستثمارات
	رأس مال الشركة	10				20 مصاريف
	احتياطي قانوني	130				210 إعدادية
	احتياطي إجباري	131				22 المتجر
	احتياطات أخرى	1319				240 الأراضي
	القيم الزائدة	1310				242 المباني
	المتنازل عنها	1311	2356384	6261118	8612304	243 منشآت مركبة
	الربح الخاضع		22582826	7845808	30428634	244 معدات وأدوات
	لرسم المخفض	1312				2460 معدات النقل
	القيم الزائدة عن		319858	405459	729318	249 أغلفة مسترجعة
	إعادة التقييم	18				تجهيزات أخرى
	نتائج رهن	195				25 للإنتاج
	التخصيص	05				28 تجهيزات
	مؤونات للتكاليف	50			5698801	اجتماعية
547373	الواجب	521	5614036			03 استثمارات قيد
	الديون الدائمة	523				04 التنفيذ
	حسابات الأصول	530				40 المخزونات
	الدائمة	555	6470206		6470206	42 الذمم

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

3194709	قروض بنكية	564				حسابات	43
	قروض أخرى					الخصوم المدينة	44
16274218	الموردون	5640				حقوق	
	حسابات جارية	588				الاستثمارات	
3661632	للشركاء	530	3267269		3267269	حقوق المخزونات	459
	ضرائب الاستغلال		12354672		12354671	حقوق على	
	الواجبة الدفع		11146157		11146157	شركاء وشركات	470
	دفع جزافي					حليفة	48
	تسبيقات بنكية					تسبيقات أخرى	
	الموردون					على الحساب	
						الزبائن	
						أموال جاهزة	
3375326	النتيجة (ربح)						
60820851	مجموع الخصوم		64196176	14512387	64196176	مجموع الأصول	
64196176	المجموع العام		64196176			المجموع العام	

3- سنة 2017:

جانب الأصول

- الاستثمارات المجموعة الثانية :

ح -/ 243 معدلات و أدوات لم يطرأ عليها تغيير 2356384 (موجودات ثابتة)

ح -/ 244 معدلات و أدوات لم يطرأ عليها تغيير 22582826 (موجودات ثابتة)

ح -/ 249 معدلات و أدوات لم يطرأ عليها تغيير 319858 (موجودات ثابتة) .

المخزونات المجموعة الثانية :

- مخزون الضمان 10%، 5698801×10%=569880 (موجودات ثابتة)

- مخزونات: 569880-5698801=5128921 (موجودات متداولة)

- الذمم : المجموعة الرابعة :

ح -/ 42/ حقوق الاستثمارات لم يطرأ عليها تغيير 6470306 (موجودات ثابتة)

ح -/ 459 تسبيقات أخرى على الحساب لم يطرأ عليها تغيير 3267369 (موجودات متداولة)

ح -/ 470 الزبائن لن يطرأ عليها تغيير 12354671 (موجودات متداولة)

ح / 48 أموال جاهزة 11146157 (موجودات متداولة)

جانب الخصوم

المجموعة الأولى : أموال خاصة :

ح -/ 523 قروض أخرى : 547373 لم يطرأ عليها تغيير (ديون.ق. الأجل)

ح -/ 530 الموردون : 3661632 لم يطرأ عليها تغيير (ديون ف. الأجل)

ح -/ 564 ضرائب الاستغلال الواجبة الأداء 3194709 لم يطرأ عليها تغيير (ديون ق الأجل)

ح -/ 5640 دفع جزائي 16274218 لم يطرأ عليها تغيير (ديون ف الأجل)

ح -/ 88 نتيجة الدورة لم يطرأ عليها تغيير 3375325.

جدول رقم (III – 10): الميزانية المالية المفصلة 2017

المبالغ	الخصوم (المطالب)	المبالغ	الأصول (الموجودات)
	الأموال الدائمة		الموجودات الثابتة
19382312	أموال جماعية		المتجر
	احتياطي قانوني		الأراضي
	احتياطي إجباري		المباني
	احتياطات أخرى		منشآت مركبة

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

	القيم الزائدة المتنازل عنها	2356384	معدات وأدوات
	الربح الخاضع للرسم المخفض	22582826	معدات النقل
	القيم الزائدة عن إعادة التقييم		أغلفة مسترجعة
	نتائج رهن التخصيص	319858	تجهيزات أخرى للإنتاج
	مؤونات للتكاليف الواجب		تجهيزات إجتماعية
3375325	نتيجة الدورة (ربح)		استثمارات قيد التنفيذ
	مصاريف إعدادية	6470206	مدينو الاستثمارات
		569880	مخزون الضمان (10%)
40518242	المجموع الجزئي الأول	32299154	المجموع الجزئي الأول
	الديون القصيرة الأجل		الموجودات المتداولة
	حسابات الأصول الدائمة	5128921	مخزونات
	قروض بنكية		حسابات الخصوم المدينة
547373	قروض أخرى	546503	مدينو المخزونات
	حسابات جارية للشركاء		حقوق على الشركاء والشركات الحليفة
3194709	ضرائب الاستغلال الواجبة الدفع		حقوق على شركاء وشركات حليفة
16274218	دفع جزافي	3267269	تسبيقات أخرى على الحساب
	تسبيقات بنكية	12354671	الزبائن
3661632	الموردون	11146157	أموال جاهزة
23677934	المجموع الجزئي الثاني	21164099	المجموع الجزئي الثاني
64196176	المجموع الكلي	49120518	المجموع الكلي

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

جدول رقم (III – 11): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
	الأموال الدائمة		الموجودات الثابتة
40518242	أموال خاصة	25259068	الاستثمارات
00000000	أموال أجنبية	7040086	الاستثمارات الأخرى
40518242	المجموع الجزئي الأول	32299154	المجموع الجزئي الأول
	الديون القصيرة الأجل		الموجودات المتداولة
3661632	موردون	512821	المخزونات
547373	قروض أخرى	12354671	عملاء
3194709	ضرائب الاستغلال الواجبة الدفع	11146157	نقديات
	دفع جزافي	3267269	تسبيقات أخرى على الحساب
16274218			
23677934	المجموع الجزئي الثاني	31897022	المجموع الجزئي الثاني
64196176	المجموع الكلي	64196176	المجموع الكلي

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

جدول رقم (III - 12): الميزانية المالية أشد اختصارا

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
40518242	الأموال الدائمة	32299154	الموجودات الثابتة
4051842	المجموع الجزئي الأول	32299154	المجموع الجزئي الأول
23677934	الديون القصيرة الأجل	31897022	الموجودات المتداولة
23677934	المجموع الجزئي الثاني	31897022	المجموع الجزئي الثاني
641967176	المجموع الكلي	64196176	المجموع الكلي

المطلب الثاني : حساب رأس المال العامل
 1- حساب رأس المال العامل الصافي :
 جدول رقم(III-13): رأسمال العامل الصافي.

2017	2016	2015	سنوات البيان
40518242	23781999	22149150	الأموال الدائمة
32299154	27596414	19481733	الأموال النابتة
8219088	41744115	2667417	رمع
% 12.08	% 0.85-	%6.92	نسبة رأس المال العامل

نسبة رأسمال العامل = $\frac{\text{رأسمال العامل}}{100 \times \text{مجموع الأصول}}$

تعليق على راس المال العامل :

من خلال دراستنا رأس المال العامل ، نلاحظ انه في سنة 2015 كان رأس المال العامل موجبا ، لكنه غير مرتفع و هذا ما يضمن استمرارية المؤسسة و لكنه غير كافي و قد أتضح ذلك في سنة 2016 حيث نلاحظ تن راس المال العامل سالب بمبلغ 4174415 و عليه فالبنية المالية في حالة اختلال أي أنها لم تحترم قاعدة التوازن المالي و أن التوازن المالي قصير الأجل غير محقق و هذا يؤدي بالمؤسسة إلى فقدان المتعاملين الاقتصاديين معها و في هذه الحالة المؤسسة مضطرة لطلب مكثف للقروض القصيرة الأجل لإعادة تقرير الجهاز الإنتاجي ، أما في سنة 2017 نلاحظ أن رأس المال العامل ارتفعت نسبته إلى 12.80% و هذا ما يدعم استقلالية المؤسسة اتجاه الدائنين المقرضين سواء على الديون الطويلة أو القصيرة .

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

2- حساب رأس المال العامل الإجمالي: مجموع الموجودات المتداولة :
جدول رقم (III-14): رأسمال العامل الإجمالي.

سنوات	2015	2016	2017
الموجودات المتداولة	19035655	2114099	31897022
ر.م.ع. إجمالي	19035655	2114099	31897022
النسبة	%49.42	%43.09	%49.68

تعليق على رأس المال العامل الإجمالي :

نلاحظ أن رأس المال الإجمالي انخفض في سنة 2016 مقارنة بنسبة 2015 و هذا راجع إلى انخفاض في الأصول المتداولة أما في نسبة 2017 فقد ارتفع و هذا راجع إلى الزيادة في الموجودات المتداولة.

3- حساب رأس المال العامل الخاص : الأموال الخاصة – الموجودات المتداولة

جدول رقم (III – 15): رأسمال العامل الخاص .

سنوات	2015	2016	2017
أموال خاصة	22149150	23781999	40518242
موجودات متداولة	19035655	21164099	31897022
ر م ع خ	3113495	261790	8621220
النسبة	%8.08	%5.33	% 13.43

تعليق رأس المال العامل الخاص :

نلاحظ من خلال دراستنا لسنوات 2015-2016-2017 انه في سنة 2016 ارتفعت الأموال الخاصة نتيجة الارتفاع النتيجة و ارتفاع الاستثمارات ، أما في سنة 2017 فقد استمر في الارتفاع حتى بلغ نسبة 13.43% و هذا راجع دائما على ارتفاع في النتيجة.

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

4- حساب رأس المال العامل الأجنبي : رأس المال العامل – أساس المال العامل الخاص
جدول رقم (III – 16): رأسمال العامل الأجنبي .

2017	2016	2015	سنوات البيان
8219088	4174415-	2667417	رأس المال العامل
8621220	2617900	3113495	رأس م ع خ
402132-	6792315-	446078-	ر م ع أ
-%0.63	-%14.73	-%1.16	النسبة

تعليق على رأس المال الأجنبي :

بما أن رأس المال الأجنبي سالب في السنوات الثلاثة 2015-2016 – 2017 يدل على أن المؤسسة لا تعتمد على الأموال الأجنبية في تمويل موجوداتها المتداولة وقد أتضح ذلك من خلال الميزانيات المالية لسنوات ثلاثة حيث كانت الديون الأجنبية تساوي الصفر .

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

المطلب الثالث : حساب الاحتياجات من رأس المال العامل :

أ.ر.م.ع=رقم الأعمال خارج الرسم × الاحتياجات من رأس المال العامل بالأيام ÷ 360.

أ.ر.م.ع بالأيام : (مهلة دوران الموجودات المتداولة × معامل الترجيح) – مهلة دوران الديون قصيرة الأجل.

الاحتياجات من رأس المال العالم = (موجودات متداولة – نقديات) - ديون قصيرة الأجل – سلفيات

مصرفية.

جدول رقم (III – 17): احتياج من رأسمال العامل .

2017	2016	2015	سنوات البيان
31897022	21164099	190.35655	موجودات متداولة
11146157	4.928844	2191963	نقديات
20750865	16235255	16843692	مج ا
23677934	25338514	16368238	دقأ
000000	000000	000000	سلفيات مصرفية
23677934	25338514	16368238	مج II
-2927069	-23714959	475454	مج ا-مج II

تعليق : نلاحظ أن في سنة 2015 كان الاحتياجات من رأس المال العامل ، موجب و هذا ما يدل على أن المؤسسة لم تعتمد على الديون القصيرة في تمويل موجوداتها النابتة مما حقق لها فائض بقيمة 475454 أما في سنة 2016-2017 فنلاحظ أن الاحتياجات من رأس المال سالب و هذا ما يدل على أن المؤسسة اعتمدت على المبالغ (23714959) (29270069) من الموارد المالية قصيرة الأجل مولت به قسم من موجوداتها الثابتة و هذا يشكل خطر على سيولة المؤسسة لأنه يستحسن تاريخ استحقاق هذه الديون و المؤسسة لا يكون بمقدورها توفير سيولة كاملة لتسديد هذه الديون و من تم نتعرض إلى حالة توقف عن الدفع.

خاتمة:

المؤسسة الوطنية لتحقيق و تسيير الصناعات المترابطة SONARIC و هي مؤسسة خاصة و لها مكانة معتبرة داخل السوق الوطنية، أين نجد التحليل المالي فيها منعدما ، إذ بعد الدراسة التي أجريناها داخل المؤسسة لاحظنا إهمال كبير للوظيفة المالية من طرف المسيرين و عدم إعطائها حقها ، و هذا لعدة أسباب من بينها ، صعوبة تطبيقها، و كذلك لعدم وجود أهل الاختصاص داخل المؤسسة، و هذا ما ينعكس سلبا على مردودية المؤسسة بالرغم من بعض النتائج الجدية، التي تحصلنا عليها و لهذا يجب على المسؤولين تدارك الوضعية و إعطاء هذه الوظيفة مكانتها الهامة و استخدام التوازنات المالية في التحليل المالي ، الذي بدوره يعطيهم أحسن تخطيط و تسيير لمواردها الخاصة، خصوصا و أن هذه المؤسسة هي مؤسسة خاصة مقبلة مستقبلا على منافسة قوية في ظل اقتصاد السوق.

الخاتمة العامة

لقد حاولنا من خلال هذه المذكرة التعرف على واقع الوضعية المالية في المؤسسة الوطنية لتحقيق و تسيير الصناعات المترابطة SONARIC فعلى ضوء الحسابات و التحليلات التي قمنا بها باستخدام الكثير من العلاقات و المؤشرات و الجداول التي شملت مختلف مستويات النشاط المالي للمؤسسة إلى استخلاص النتائج التي أسفرت عنها مراحل البحث و التي تبرز بعض الاختلافات الموجودة في المؤسسة و سنحاول الإجابة عن الأسئلة و الإشكالية التي طرحناها في المقدمة و هذا بناء على معلومات الفصل السابق.

1- هل تعاني مؤسساتنا من اختلال في هيكل التنظيم و التوازن المالي :

تعاني المؤسسة الاقتصادية الوطنية من عدة مشاكل خاصة بعد الأوضاع الحالية للاقتصادي الجزائري و مشكل الخصوصية حيث تكلف التطهير المالي لهذه المؤسسات مبالغ ضخمة للدولة و لأننا تطرقنا إلى المؤسسة خاصة إذ إنها لا تعاني إلا من بعض الاختلالات.

كما خلال دراستنا لرأس المال العامل لاحظنا اختلال في التوازن المالي خصوصا التوازن المالي قصير الأجل فهو غير محقق الشيء الذي يؤثر على علاقة المؤسسة مع عملائها.

إلا انه كان يحقق نتائج إيجابية فيما يخص رأس المال العامل الخاص و الأجنبي و هذا راجع إلى تحسين النتيجة من سنة لأخرى.

الاحتياجات من رأس المال العامل تتغير بين نسبة لأخرى بحيث كانت موجبة في سنة 2015 تم أصبحت سالبة في سنة 2016، تم أصبحت موجبة في سنة 2017 و هذا يدل على أن المؤسسة تداركت الأخطاء التي وقعت فيها سابقا، و ربما قد يكون من بابا الصدفة، أما فيما يخص النسب المالية فهي جيدة على العموم لأي مؤسسة تحقق نتيجة إيجابية في كل سنة و حتى تكون هناك جدوى من تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة أشغال الطرق و المطارات نقترح جملة من تعديلات و هي:

تحسن التوازن المالي :

- زيادة رأس المال العامل عن طريق زيادة قدرة التمويل الذاتي بالتحكم أكثر في التكاليف.
- البحث عن مساهمة نقدية من البنوك عن طريق القروض .
- زيادة الديون الطويلة و المتوسطة الأجل التي هي منعدمة في " مؤسسة إشغال الطرق و المطارات "
- تقليص مبلغ الديون على العملاء .

لتفادي مشكل السيولة :

- بيع الجزء غير المستعمل في المخزون
- تحصيل ديون العملاء القديمة
- تخفيض التكاليف و المصاريف المالية التي تؤثر على نتيجة الدورة و بالتالي تخفيض من مردودية المؤسسة .

و في الأخير نقول أن التحليل المالي ما هو إلا أداة تسييرية تسمح بتشخيص الوضع المالي للمؤسسة و تسمح باتخاذ قرارات ، لهذا يجب استعمال هذه الأداة بفعالية و بصفة دورية لأنه وسيلة تمكن من العمل على إطالة مدة حياة المؤسسة و مواكبتها للتغيرات التي تحدث داخل السوق و استمرارها في ظروف أحسن .

"أتمت بعون الله العزيز الحكيم"

قائمة المراجع

المراجع المستعملة:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

- 1- ناصر دادى عدون " تقنيات مراقبة التسيير – التحليل المالي – الجزء 1 " دار الهدية العامة ، 1998
- 2- خلدون إبراهيم شريفات " إدارة و تحليل مالي " دار وائل للنشر، 2001
- 3- حسن محمد كامل " التحليل المالي " دار النشر ، سنة 1986
- 4- حمزة محمود الزبيري " التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل " مؤسسة وارق للنشر و التوزيع عمان،الأردن سنة 1976
- 5- أحمد توفيق جميل "الإدارة المالية "درا النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ، سنة 1980
- 6- محمد سامي محمد " تطبيقات عملية في التحليل المالي " دار وائل للنشر ، بيروت ، سنة 1964

2- المحاضرات الجامعية:

- 1- ناصر مراد " محاضرات في مقياس التحليل المالي " جامعة البليدة ، سنة 2002 .
- 2- سعداوي موسى " محاضرات في التسيير المالي " للسنة الثالثة علوم التسيير ، سنة 2002 – 2003
- 3- بن بلقاسم سفيان " محاضرات في التسيير المالي " السنة الثالثة محاسبة ، 2000-2001 .
- 4- لود للوس " محاضرات في التسيير المالي " السنة الثالثة ، 2001-2002 .

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

1- Ouvrage:

- 1- Patrik vizavona " gestion financière " , Paris , 8 édition , 1992

2- Périodique :

- 1- P. Conso .a.bonbazer " la gestion financière " Chihab
- 2-J . Pitverdier la " finance d' entreprise " , 1993

باللغة العربية:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التحليل المالي والذي هو أداة تسييرية تسمح بتشخيص الوضع المالي للمؤسسة و تسمح باتخاذ قرارات ، لهذا يجب استعمال هذه الأداة بفعالية و بصفة دورية لأنه وسيلة تمكن من العمل على إطالة مدة حياة المؤسسة و مواكبتها للتغيرات التي تحدث داخل السوق و استمرارها في ظروف أحسن ، إذ بعد الدراسة التي أجريناها داخل المؤسسة الوطنية لتحقيق و تسيير الصناعات المترابطة SONARIC ، لاحظنا إهمال كبير للوظيفة المالية من طرف المسيرين و عدم إعطائها حقها ، و هذا لعدة أسباب من بينها ، صعوبة تطبيقها، و كذلك لعدم وجود أهل الاختصاص داخل المؤسسة، و هذا ما ينعكس سلبا على مردودية المؤسسة .

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي ، الوظيفة المالية ، مردودية المؤسسة ، المؤسسة الوطنية لتحقيق و تسيير الصناعات المترابطة SONARIC.

Cette étude visait à identifier Sur l'analyse financière , c'est un outil de facilitation qui permet de diagnostiquer la situation financière de l'institution et permettre des décisions , c'est pour cela cet outil devrait être utilisé efficacement et périodiquement parce que c'est un moyen de travailler pour prolonger la vie de l'institution et continuer dans de meilleures conditions , mais après l'étude que nous avons menée au sein de la National Corporation pour la réalisation et la gestion des industries SONARIC , nous avons remarqué une importante négligence de la fonction financière par les gestionnaires c'est pour plusieurs raisons : Difficulté à postuler , et le manque de spécialistes .au sein de l'institution ; et cela se reflète négativement sur la rentabilité de l'institution .

les mots clés : l'analyse financière , Fonction financière, Rentabilité de l'entreprise , Société nationale d'enquête et de gestion des industries interconnectées **SONARIC** .